

الفصل الثالث

الشواهد الجانية

- ١ - شواهد التوضيح ونماذجها.
 - ٢ - الشواهد المحورية ونماذجها.
 - ٣ - شواهد الاستدراك ونماذجها.
 - ٤ - شواهد الإقناع ونماذجها.
 - ٥ - الشواهد المعاكسة ونماذجها.
 - ٦ - شواهد المقارنات ونماذجها.
 - ٧ - نماذج لشواهد تخرج عن القاعدة لغرض بلاغي.
 - ٨ - شواهد التصحيح ونماذجها.
 - ٩ - شواهد الاستطراد ونماذجها.
- أولاً: نماذج من الاستطراد في سياق الموضوع.
- ثانياً: نماذج من الاستطراد خارج سياق الموضوع:
- أ - شواهد استطراد بسبب مسألة نقدية.
 - ب - شواهد استطراد لنقد طريقة في النقد.
 - ج - شواهد استطراد بسبب الغموض.
 - د - شواهد استطراد بسبب صعوبة نقد الكلام .
 - هـ - شواهد استطراد لتوصيل معنى بطريق غير مباشر.
 - و - شواهد استطراد لإرضاء المتلقي.

الشواهد الجانية

مجموعة كبيرة من الشواهد المنوعة، تندس بين الشواهد الأساسية، أحيانا يوظفها الشيخ لخدمة تلك الشواهد، وأحيانا أخرى تتوظف لأمر يخرج السياق إلى غرض آخر، بحسب ما يريده لها الشيخ، فإذا ما أدت الغرض، رجع الشيخ إلى السياق الأصلي، وقد يذكر المتلقي بعبارة «وأعود إلى الغرض»^(١)، أو عبارة «ونرجع إلى الغرض»^(٢)

فبعد أن يؤسس الشيخ المسألة بالشواهد الأساسية السابقة، فإنه وحرصا عليها لا يتركها دون مساندة، ولكنه يقوم بتقويتها بعدد من الشواهد الجانية، وهي كوكبة من الشواهد، تحيط بالشواهد الأساسية، وليس للشيخ غنى عنها، لأنها تحقق أغراضا لا تحققها الشواهد الأساسية، كما أنها في بعض الأحيان تلقي مزيدا من الإضاءة والإنارة على تلك الشواهد، فتزيد في تدعيمها وتعزيزها، وإنني مهما بذلت من جهد في حصر أنواعها، وظننت أنني قد أحطت بها، فإنني لا أدعي الانتهاء من هذه المهمة، لأنها وردت في سياقات كثيرة ومتنوعة، وهذا ما تعرفت عليه من أنواعها، وسأعرض كل نوع بنماذجه تسهيلا للدراسة والعرض.

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٧٧.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٣٩.

١- شواهد التوضيح ونماذجها

شواهد التوضيح هذه لا يذكرها الشيخ في جميع المواضع، ولكنه يأتي بها في تلك المناطق التي ربما توحى للشيخ بحاجتها إلى مزيد من البيان، وقد تكون هذه الشواهد من القرآن، أو من الشعر.

النموذج الأول:

أ - الشاهد المراد توضيحه: قول عمارة بن الوليد ^(١):

أَسْرَكَ لَمَّا صُرِّعَ الْقَوْمُ نَشْوَةً خُرُوجِي مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمٍ
بَرِيئًا كَأَنِّي قَبْلُ لَمْ أَكُ مِنْهُمْ وَلَيْسَ الْخِدَاعُ مُرْتَضًى فِي التَّنَادِمِ

استشهد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مناسبة ذكرها الشيخ ^(٢) في سياق حديثه عن مشروعية التعامل بالشعر، وأن خيار الناس ومنهم عمر بن الخطاب نفسه كانوا يتمثلون به، وبالأبيات فيها ذكر ما يقبح، ولم يعجبهم بذلك أحد، وساق هذه الأبيات التي فيها ذكر الخمر، والانتشاء بها دليلا على ذلك.

ب - شاهد التوضيح: قوله:

وَلَسْنَا بِشَرِبِ أَمَّ عَمْرُو إِذَا انْتَشَوْا ثِيَابُ النَّدَامَى عِنْدَهُمْ كَالْغَنَائِمِ
وَلَكِنَّا يَا أَمَّ عَمْرُو نَدِيمُنَا بِمَنْزِلَةِ الرِّيَّانِ لَيْسَ بِعَائِمِ ^(٣)

رأى الشيخ أن يوضح البيتين اللذين استشهد بهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فذكر مناسبة الأبيات، وعرف بقائلها، ثم ذكر هذين البيتين لأنها يأتيان قبل بيتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال الشيخ: «عمارة هذا هو عمارة بن الوليد بن المغيرة، خطب امرأة من قومه فقالت: لا أتزوجك أو تترك الشراب فأبى، ثم اشتد وجده بها فحلف لها ألا يشرب، ثم مر بخمار

(١) سبقت ترجمته.

(٢) أنظر دلائل الإعجاز ص ١٣ - ١٤

(٣) العائم: هو الشديد الشهوة للبن، يقال للذي اشتهى اللبن عيان، والمرأة عيمى.

عنده شرب يشربون فدعوه فدخل عليهم وقد أنفدوا ما عندهم، فنحر لهم ناقته وسقاهم ببرديه، ومكثوا أياما ثم خرج فأتى أهله، فلما رآته امرأته قالت ألم تحلف ألا تشرب؟^(١) فقال الأبيات.

ج - الغرض من التوضيح:

الغرض من التوضيح بينه الشيخ بقوله: «فإذن ربّ هزلٍ صار أداةً في جد، وكلام جرى في باطل ثم أستعين به على حق، كما أنه ربّ شيءٍ خسيسٍ توصل به إلى شريف، بأن ضرب مثلا فيه، وجعل مثالا له، كما قال أبو تمام:

والله قد ضرب الأقل لنوره مثلا من المشكاة والنبراس^(٢)

النموذج الثاني:

أ (الشاهد المراد توضيحه:

هو قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّمَّنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤].

فقد اتكأوا في كفرهم على هذه الحجة الضعيفة، في أن من كان مثلهم بشرا لا ينبغي أن يكون بمثابة من يتبع، قال الشيخ: «وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشرا لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع، وينتهى إلى ما يأمر، ويصدق أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته»^(٣)

ب) شاهد التوضيح:

قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤].

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤.

(٣) المصدر نفسه ص ١٢٢.

ج) الغرض من التوضيح:

أراد الشيخ بهذين الشاهدين شرح المعنى الوارد في الشاهد الأصلي وهو فكرة الكفر بسبب بشرية النبي، وأن هذا المعنى قد تكرر في آيات آخر، حيث جعلوا هذه البشرية عائقاً لهم في طريق الإيمان، وأن موضع الإنكار هو كون الرسول أو النبي بشراً يسمع له ويطاع .

النموذج الثالث:

أ - الشاهد المراد توضيحه^(١): قول الشاعر:

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبَ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا^(٢)

ب - شاهد التوضيح:

الشاهد الأول: قول الشاعر:

أَبْكَانِي الدَّهْرُ وَيَا رَبِّمَا أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي^(٣)

الشاهد الثاني: قول الشاعر:

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجْمُودُ^(٤)

ج - الغرض من التوضيح:

(١) هو للشاعر العباس بن الأحنف . سبقت ترجمته.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٦٨

(٣) حطان بن المعلى: هو شاعر إسلامي ، اشتهر بقصيدة له منها :

وإنما أولادنا حولنا أكبادنا تمشي على الأرض
إن هبت الريح على بعضهم تمتنع العين عن الغمض

انظر ترجمته في : الأعلام ٢/ ٢٦٣ .

(٤) أبو عطاء السندي: قيل هو «أفلاح» ، وقيل «مرزوق» بن يسار السندي ، ولد بالكوفة لرجل من السند ، وهو شاعر فحل ، قوي البديهة ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وكان أبو العطاء يجمع بين اللثغة واللمكنة ، فكان لا يكاد يفهم كلامه ، ولذلك أمر له سليمان بن سليم بوصيف بربري فصيح فسأه عطاء ، وتكنى به ورواه شعره ، فكان إذا أراد إنشاد مديح لمن يجتديه ، أو مذاكرة شعره أنشده . مدح السفاح فلما لم يجز له العطاء هجا العباسيين ، ورحل إلى نصر بن سيار في خراسان . انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ١٩٩ ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١/ ٢٤٥ ، الأعلام ٢/ ٥ ، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م ٣ ج ٣ ص ٢٥٣ .

لكي يوضح الشيخ المعنى الغامض في هذا الشاهد المشكل كان بحاجة لشاهدين:

الشاهد الأول : جعله الشيخ دليلاً على صواب المعنى في قوله: «وتسكب عيناى الدموع»، وأنه معنى شائع، فقال: «بدأ فدل بسكب الدموع على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمد، فأحسن وأصاب، لأن من شأن البكاء أبداً أن يكون أمانة للحزن، وأن يجعل دلالة عليه وكناية عنه، كقولهم: «أبكاني وأضحكني» على معنى ساءني وسرني»^(١)

الشاهد الآخر: ساقه الشيخ ليبين به غلط الشاعر في تفسير معنى الجمود، حيث ظن أن الجمود يعني توقف العين عن البكاء بسبب المسرة الحاصلة من التلاقي، كما كان الدمع سبباً في الحزن الحاصل بسبب الفراق. قال الشيخ:

ونظر إلى أن الجمود خلو العين من البكاء، وانتفاء الدموع عنها، وأنه إذا قال: «لتجمدا» فكأنه قال: «أحزن اليوم لثلاً أحزن غدا»، و «تبكي عيناى جهدهما لثلاً تبكيا أبداً»، وغلط فيما ظن. وذلك أن الجمود هو أن لا تبكي العين، مع أن الحال حال بكاء، ومع أن العين يراد منها أن تبكي، ويستتراب من أن لا تبكي، ولذلك لا ترى أحداً يذكر عينه بالجمود إلا وهو يشكوها ويذمها، وينسبها إلى البخل، ويعد امتناعها من البكاء تركاً لمعونة صاحبها على ما به من الهم^(٢)

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٦٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٦٩ .

٢ - الشواهد المحورية ونماذجها

وهي الشواهد التي تشد انتباه المتلقي:

- أ - إما لأنها قد وظفت لأكثر من مرة في مواضع متفرقة من الكتاب، بحيث يلتقي بها بين الحين والآخر، وفي كل مرة أدت غرضاً جديداً.
- ب - وإما لأنها وظفت بمفردها في مسألة بلاغية، لا يسد فيها شاهد آخر مسدها. وهذه الشواهد قد تكون من القرآن أو من الشعر.

النموذج الأول:

— من أشهر الشواهد القرآنية، وهو قوله تعالى ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فقد تكرر ذكر هذا الشاهد في الكتاب ست مرات، على النحو الآتي:

أ - ذكره أول مرة ليدل به على أرقى أنواع الكلام، ذلك النوع الذي نسب الفضل فيه قبل الشيخ عبد القاهر للاستعارة وحدها، وأهمل النظر إلى نظمها وصياغتها، وحقيقة الأمر أن المزية إنما كانت بسبب الأمرين معاً: الاستعارة والنظم.^(١)

ب - وذكره للمرة الثانية ليزيل به وهم من توهم أن في نسبة الإعجاز للنظم، ما يخرج الاستعارة وبقية أنواع المجاز من جملة ما يكون به القرآن معجزاً، وهذا وهم، لأنها أمور هي من مقتضيات النظم ومكوناته.^(٢)

ج - وذكره الشيخ للمرة الثالثة ليثبت به أن وصف الفصاحة لا يتعلق بالألفاظ المفردة، ولكنه وصف ينتج عن التعليق، وبه يكون، فقال: «جملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها، فإذا قلنا في لفظة «اشتعل» من قوله تعالى:

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ١٠٠.

(٢) أنظر المصدر نفسه ٣٩٣.

﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤] أنها في أعلى رتبة من الفصاحة، لم نوجب تلك «الفصاحة» لها وحدها، ولكن موصولاً بها «الرأس»، معرفاً بالألف واللام، ومقرّونا إليهما «الشيب» منكرًا منصوباً»^(١).

د - وذكره للمرة الرابعة، ليبين به أن وصف الفصاحة لا يدرك إلا بعد الانتهاء من الكلام المفيد، فقال:

«وبيان آخر وهو أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره، فلو كانت الفصاحة صفة للفظ «اشتغل»، لكان ينبغي أن يحسها القارئ فيه حال نطقه به»^(٢)

هـ - وكرره مرة خامسة لينكر به على من يجعل اشتراك العبارتين في تأدية المعنى، هو اشتراكهما في درجة النظم، فقال: «وأن تكون صورة المعنى في قوله ﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ صورته في قول من يقول «وشاب رأسي كله» «وابيض رأسي كله»^(٣)

و - أما في هذه المرة الأخيرة، فقد ساقه الشيخ ضمن كوكبة من الاستعارات القرآنية، وهو يفند مذهب من جعل الفصاحة في مذاقة الحروف، وسلامتها مما يثقل على اللسان، فاشتدت عبارته بقوله: «ثم إنه اتفاق من العقلاء، أن الوصف الذي به تناهى القرآن إلى حد عجز عنه المخلوقون هو الفصاحة والبلاغة، وما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً بأن لا يكون في حروفه ما يثقل على اللسان، لأنه لو كان يصح ذلك، لكان يجب أن يكون السوقي الساقط من الكلام، والسفساف الرديء من الشعر فصيحاً إذا خفت حروفه»^(٤).

ثم أضاف دليلاً آخر فقال:

ودع هذا، وهب أنه لا يلزم شيء منه، فإنه يكفي في الدلالة على سقوطه وقلة تمييز القائل به أنه يقتضي إسقاط: «الكناية والاستعارة

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٠٧.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٢٧.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٢٠.

والتمثيل والمجاز والإيجاز» جملة، واطراح جميعها رأساً، مع أنها الأقطاب التي تدور البلاغة عليها والأعضاء التي تستند الفصاحة إليها، والطلبة التي يتنازعها المحسنون، والرهان الذي تجرب فيه الجياد، والنضال الذي تعرف به الأيدي الشداد، وهي التي نوه بذكرها البلغاء، ورفع من أقدارها العلماء، وصنفوا فيها الكتب، ووكّلوا بها المهمم وصرّفوا إليها الخواطر، حتى صار الكلام فيها نوعاً من العلم مفرداً، وصناعة على حدة، ولم يتعاط أحد من الناس القول في الإعجاز إلا ذكرها، وجعلها العمدة والأركان، فيما يوجب الفضل والمزية، وخصوصاً: «الاستعارة» و«الإيجاز» فإنك تراهم يجعلونها عنوان ما يذكرون، وأول ما يوردون.^(١)

وتراهم يذكرون من الاستعارة قوله ﷻ: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢)

النموذج الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

وظفه الشيخ وأثبت به أن دليل المزية هو احتياج النظم للفكر والروية، ويحدث هذا إذا كان للنظم احتمالات: احتمال أمامك أنت تحتاج معه إلى أن تعمل فكرك لتدرك معناه، واحتمالات آخر، ولكنك لا تستريح لها، لشعورك بأن الأفضلية للأول، وهذه الطريقة هي التي يتبعها الشيخ في فهم المسائل بسبب تضلعه في علم النحو، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] - تفيد في سرعة حدوث الفيضان المطلوب الذي يغرق الكافرين، وتجري فيه سفينة نوح في موج كالجبال، ما لا يفيد لو قال: «وفجرنا العيون في الأرض» أو قال: «وفجرنا عيون الأرض»، والسبب في ذلك أن هذين التعبيرين الأخيرين يفيدان وجود عيون في الأرض، ولكنهما لا يفيدان تحول الأرض برمتها إلى عيون. وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، فالسياق القرآني الكريم بدأ فبين أن نداء

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٢٠ - ٥٢١.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٢٠ - ٥٢١.

زكريا لربه كان خفياً؛ الأمر الذي يوحي بشعور زكريا بقربه من ربه، ثم ذكر علامتين أساسيتين من علامات الضعف البشري: إحداهما داخلية تمس جنس العظم، ولذلك عبر عليه السلام بالمفرد فقال «العظم» ولم يقل: «العظام»، وفي عصرنا المتقدم هذا لا يجدون حالة العظام التي أصابتها الهشاشة إلا التغير، ولكن زكريا عليه السلام يدعو ربه، ولا يدعو طبيباً في أمراض الشيخوخة. والعلامة الأخرى ظاهرية عبر عنها بأبلغ تعبير. وما كل هذا إلا مقدمة لما بعده وهو الأعجب والأغرب، فهذه المقدمة البليغة قد يظنها إنسان من زكريا لطلب الشفاء من هذا الوهن، أو لطلب القبول الحسن عند الموت أو غير ذلك، ولكن الأمر ليس على ذلك، فهذه المقدمة كانت لطلب الولد!، الولد الوريث، وليس الحال على ذلك فقط، فامرأته كذلك عاقر، وهو متأكد من هذا كتأكده من وهن العظم. وقد طبق السكاكي مراتب الكلام البليغ على هذه الآية، وجعله في سلم من ثماني درجات، وجعل تعبير الآية في الدرجة الثامنة وهي أعلاها.^(١) فهاهو المستفاد من هذا التعبير البليغ في تصوير حال زكريا عليه السلام؟ لا شك أن المستفاد من ذلك هو دفع العبد إلى اللجوء لربه مهما كانت حاله من البؤس والشقاء واليأس، فربه كفيل بالفرج، ولذلك اشتد غضب الرب على من يقتل نفسه، لأنه لم يفعل هذا إلا لجهله بقدرة خالقه على إخراجه من أزمته أو أزماته. فالاستعارات والكنيات القرآنية ليست مقصودة في ذاتها، ولكن وراءها أهداف وأغراض تسعى إلى توصيلها، وهذا ما تفتقر إلى توضيحه كثير من الاستعارات والكنيات القرآنية، والشيخ قد كشف الطريق لذلك وهو حاجتها للفكر والروية.

وبالعودة للشاهد المحوري المذكور، قال الشيخ: «واعلم أنه إذا كان بينا في الشيء أنه لا يحتل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب، إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية، ويجب الفضل، إذا احتمل في ظاهر الحال، غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن

(١) أنظر مفتاح العلوم ص ٢٥٥.

ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسنا وقبولا، يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني^(١).

ثم بين الشيخ من خلال هذا الشاهد الفرق بين أن يقول: «وجعلوا الجن شركاء لله» وبين النظم الوارد في الآية، فقال:

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ شُرَكَاءَ الْجِنِّ﴾، ليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسنا وروعة، ومأخذاً من القلوب، أنت لا تجد شيئا منه إن أنت أخرت، فقلت: «وجعلوا الجن شركاء لله»، وأنت ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة، والمنظر الرائق، والحسن الباهر، إلى الشيء الغفل، الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصوير النفس به إلى حاصل، والسبب في أن كان ذلك كذلك، هو أن للتقديم فائدة شريفة، ومعنى جليلا، لا سبيل إليه مع التأخير. بيانه أنا وإن كنا نرى جملة المعنى، ومحصوله: أنهم جعلوا الجن شركاء، وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو: أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن، ولا غير الجن.^(٢)

النموذج الثالث: قول بشار:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

هذا الشاهد الشعري المشهور، هو الآخر كرره الشيخ عدة مرات، شأنه شأن الشاهد القرآني. وذلك على النحو التالي:

المرّة الأولى: قال الشيخ: «وإذا قد عرفت هذا النمط من الكلام ن وهو ما تتحد أجزاءه، حتى يوضع وضعا واحدا، فاعلم أنه النمط العالي، والباب الأعظم، والذي لا ترى سلطان المزية يعظم في شيء كعظمه فيه. ومما ندر منه، ولطف مأخذه، ودق نظر

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٨٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

واضعه، وجلى لك عن شأو قد تحسر دونه العتاق، وغاية يعيا من قبلها المذاكي القرح،
الآبيات المشهورة في تشبيه شيئين بشيئين»^(١)

المرة الثانية: قال الشيخ:

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذا الكلم ببالة
أفراد، عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون قد وقع «كأن»
في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون
فكر في: «مثار النقع» من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر
في: «فوق رؤوسنا»، من غير أن يكون قد أراد أن يضيف: «فوق» إلى
«الرؤوس»، وفي «الأسياف» من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على
«مثار»، وفي: «الواو» من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون ذلك
فكر في «الليل»، من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا «لكأن»، وفي:
«تهاوى كواكبه»، من دون أن يكون أراد أن يجعل: «تهاوى»، فعلا
للكواكب، ثم يجعل الجملة صفة «للليل»، لئتم الذي أراد من التشبيه، أم لم
تخطر هذه الأشياء ببالة إلا مرادا فيه هذه الأحكام والمعاني التي تراها
فيها.^(٢)

المرة الثالثة: في سياق المقارنة بينه وأبيات أخرى، وبين بيت الفرزدق:

وَمَا حَمَلْتُ أُمِّ امْرِئٍ فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهَا هَجَائِيَا

قال الشيخ: وإذ قد عرفت ما قررناه، من أن من شأن الجملة أن يصير معناها بالبناء
عليها شيئا غير الذي كان، وأنه يتغير في ذاته، فاعلم أن ما كان من الشعر مثل بيت بشار:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

وقول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤١١ - ٤١٢ .



وقول زياد:

وإنما وما تلقي لنا إن هجوتنا لكالبحر مهما يلق في البحر يغرق

كان له مزية على قول الفرزدق فيما ذكرنا، لأنك تجد في صدر بيت الفرزدق جملة تؤدي معنى، وإن لم يكن معنى يصح أن يقال إنه معنى فلان، ولا تجد في صدر هذه الأبيات ما يصح أن يعد جملة تؤدي معنى، فضلا عن أن تؤدي معنى يقال إنه معنى فلان، ذاك لأن قوله: «كأن مثار النقع»، إلى: «وأسيافنا»، جزء واحد، و، «ليل تهاوى كواكبه»، بجملته الجزء الذي ما لم تأت به لم تكن قد أتيت بكلام.^(١)

المرة الرابعة:

في سياق تفنيده للشبه التي أثرت حول مسألة عجز العرب عن معارضة القرآن الكريم، قال الشيخ:

وذاك أن يقولوا: إنه لا تصح المطالبة إلا بما يتصور وجوده، وما يدخل في حيز الممكن، وإنما لنعلم من حال المعاني، أن الشاعر يسبق في الكثير منها إلى عبارة، يُعلم ضرورة أنها لا يجيء في ذلك المعنى إلا ما هو دونها ومنحط عنها، حتى يقضى له بأنه قد غلب عليه واستبد به، كما قضى الجاحظ لبشار في قوله:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال: «وهذا المعنى قد غلب عليه بشار، كما غلب عنتره على قوله:

وخلا الذباب بها فليس ببارح غردا كفعل الشارب المترنم

هزجا يحك ذراعه بذراعه قدح المكب على الزناد الأجدم

قال: فلو أن امرأ القيس عرض لمذهب عنتره في هذا لافتضح. وليس ذاك لأن بشارا وعنتره قد أوتيا في علم النظم جملة ما لم يؤت

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٣٦ .

غيرهما، ولكن لأنه إذا كان في مكان خبيء فعثر عليه إنسان وأخذه، لم يبق لغيره مرام في ذلك المكان، وإذا لم يكن في الصدفة إلا جوهرة واحدة، فعمد إليها عامد فشققها عنها، استحال أن يستام هو أو غيره إخراج جوهرة أخرى من تلك الصدفة. ^(١)»

وأضاف الشيخ شواهد أخرى تشترك مع الشواهد السابقة في انفراد أصحابها بها وغلبتهم عليها، قال الشيخ:

وما هذا سبيله في الشعر كثير لا يخفى على من مارس هذا الشأن. فمن البين في ذلك، - قول القطامي:

فهن ينبذن من قول يُصبن به مواقع الماء من ذي الغلة الصادي
- وقول ابن حازم:

كفأك بالشيب ذنبا عند غانية وبالشباب شفيعا أيها الرجل
- وقول عبد الرحمن بن حسان ^(٢):

لم تفتها شمس النهار بشيء غير أن الشباب ليس يدوم
- وقول البحتري:

عريقون في الإفضال يؤتلف الندى لناشئهم من حيث يؤتلف العمر
لا ينظر في هذا وأشباهه عارف إلا علم أنه لا يوجد في المعنى الذي يرى مثله، وأن الأمر قد بلغ غايته، وأن لم يبق للطالب مطلب ^(٣)

النموذج الرابع: قول بشار:

بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجْرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبَكُّيرِ

(١) دلائل الإعجاز ص ٦٠٢ - ٦٠٣ ، قال المحقق: كلام الجاحظ في الحيوان ٣: ١٢٧ ، وبيت بشار مضى في

الدلائل ، وبيتا عنتره في معلقته وديوانه. دلائل الإعجاز ص ٦٠٣ .

(٢) قال المحقق ليس لعبد الرحمن بن حسان ، بل هو لأبيه حسان بن ثابت في ديوانه.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٦٠٣ - ٦٠٤

وظفه الشيخ لأكثر من مرة، وفي أكثر من موضع:

المرّة الأولى: في صعوبة إدراك المزية: قال الشيخ:

ثم لم ينفك العالمون به، والذين هم من أهله، من دخول الشبهة فيه عليهم، ومن اعتراض السهو والغلط لهم. روي عن الأصمعي أنه قال كنت أسير مع أبي عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، وكانا يأتیان بشاراً، فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان: يا أبا معاذ ما أحدثت؟ فيخبرهما، وينشدهما، ويسألانه ويكتبان عنه متواضعين له، حتى يأتي وقت الزوال، ثم ينصرفان، وأتياه يوماً فقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في سلم بن قتيبة؟ قال: هي التي بلغتكم قالوا: بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب، قال: نعم بلغني أن سلم بن قتيبة يتباصر بالغريب، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف، قالوا: فأنشدها يا أبا معاذ، فأنشدهما:

بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير

حتى فرغ منها، فقال له خلف: لو قلت يا أبا معاذ مكان: «إن ذاك النجاح في التبكير»

بكرا فالنجاح في التبكير

كان أحسن، فقال بشار: إنما بنيتها أعرابية وحشية، فقلت: «إن ذاك النجاح في التبكير»، كما يقول الأعراب البدويون، ولو قلت: «بكرا فالنجاح»، كان هذا من كلام المولدين، ولا يشبه ذاك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة. قال: فقام خلف فقبل بشاراً بين عينيه، فهل كان هذا القول من خلف والنقد على بشار إلا للطف المعنى في ذلك وخفائه؟^(١)

المرّة الثانية: لتوضيح الشبه بين «إن» و«الفاء» في ربط الجملتين:

قال الشيخ: «فإذا إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء الفاء، إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله، ويحتج

له، ويبين وجه الفائدة فيه، ألا ترى أن الغرض من قوله:

إن ذاك النجاح في التكير

جله أن يبين المعنى في قوله لصاحبيه: «بكرا»، وأن يحتج لنفسه في الأمر بالتكير،

ويبين وجه الفائدة فيه؟»^(١)

المرة الثالثة: في «أهمية «إن» في الجملة: قال الشيخ:

واعلم أن هاهنا دقائق، لو أن الكندي استقرأ وتصفح، وتبع مواقع

«إن»، ثم ألطف النظر، وأكثر التدبر، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء دخولها

وأن لا تدخل. فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكره في بيت بشار:

بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التكير

وما أنشدته معه من قول بعض العرب:

فغنّها وهي لك الفداء إن غناء الإبل الحداء

وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن

لا تدخل، من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها، وتأتلف معه،

وتتحد به حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغا واحدا، وكأن أحدهما قد سبك

في الآخر؟ هذه هي الصورة، حتى إذا جئت إلى «إن» فأسقطتها، رأيت الثاني

منهما قد نبا عن الأول، وتجافى معناه عن معناه، ورأيت لا يتصل به، ولا يكون

منه بسبيل، حتى تجيء «بالفاء» فتقول:

بكرا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التكير

و:

غنّها وهي لك الفداء فغنّاء الإبل الحداء

ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا ترد عليك الذي كنت

تجد بـ «إن»، من المعنى.^(٢)

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٢٣

(٢) المصدر نفسه ص ٣١٥ - ٣١٦

٣ - شواهد الاستدراك ونماذجها

وهي شواهد يستعرضها الشيخ ليستدرك بها على نفسه فكرة سابقة، يكون قد وظف لها شواهد فسر بها نظماً ما، غير أن تلك الشواهد لا تنطبق على المسألة تمام الانطباق، وإن كانت تلتقي معها بسبيل، فتأتي هذه الشواهد وتحقق الدقة التي ينشدها الشيخ في حدوث التطابق التام بين المسألة والشاهد، علماً بأن الشيخ لم يتراجع عن شواهد السابقة المستدرك عليها، لأنها حققت الغرض منها في الموضع الذي وظفت فيه، ولكن ما يفعله الشيخ في سياق هذا النوع من الشواهد إنما مصدره ذلك الشعور الفياض بالأمانة العلمية، والحرص على الإخلاص في توصيل هذه الأمانة إلى المتلقي.

النموذج الأول:

أ - الشاهد المستدرك عليه:

- قول بشار:

بكرا صاحبي قبل المهجير إن ذاك النجاح في التبكير

- قول بعض العرب:

غنها وهي لك الفداء فغناء الإبل الحداء

فقد سبق للشيخ أن بين أن الحرف «إن» يحل محل «الفاء» في ربط الجملتين، وقد جعله الشيخ من أول خصائص «إن»، واستشهد عليه بقول بشار، وقول بعض العرب، وهما الشاهدان المستدرك عليهما. فقال: «فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكره»^(١)، فذكر الشاهدين المذكورين، ثم بين ذلك بقوله: «وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل، من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت، ترتبط بما قبلها وتأنف معه وتتحد به، حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغا واحدا، وكأن أحدهما

قد سبك في الآخر؟»^(١)

ثم أضاف:

هذه هي الصورة، حتى إذا جئت إلى «إن» فأسقطتها، رأيت الثاني منها قد نبا عن الأول، وتجافى معناه عن معناه، ورأيت لا يتصل به، ولا يكون منه بسبيل، حتى تجيء بـ «الفاء» فتقول:

بكرا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التبكير

و:

غنها وهي لك الفداء فغناء الإبل الحداء

ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا ترد عليك الذي كنت تجد بـ «إن» من المعنى.^(٢)

ب - الشواهد المستدرك بها:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ في جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿الدخان: ٥١ - ٥٢﴾.
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٠].
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمُجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧].
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ﴾ [الكهف: ٣٠].

فالقاعدة التي أكدها الشيخ من إمكانية حلول «الفاء» محل «إن» استدرك عليها بهذه الشواهد القرآنية، وأن تلك القاعدة لا تناسبها، فقال:

«واعلم أن الذي قلنا في «إن»، من أنها تدخل على الجملة، من شأنها إذا هي أسقطت

(١) دلائل الإعجاز ص ٣١٦

(٢) المصدر نفسه ص ٣١٦.

منها، أن يحتاج فيها إلى «الفاء» لا يطرد في كل شيء، وكل موضع، بل يكون في موضع دون موضع، وفي حال دون حال، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة، ليست هي مما يقتضي «الفاء»، وذلك فيما لا يحصى^(١).

ثم وضع السبب الذي من أجله لا تقبل هذه الآيات «بالفاء» بدل «إن» على النحو التالي:

الشاهد الأول: لا تحل «الفاء» محل «إن» لأن قبلها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾ [الدخان: ٥٠]، فلا ترابط بين الآية «٥٠» والآية «٥١» في المعنى، ولا معنى لأن نقول: «إن هذا ما كنتم به تمترون فالمتمتون في جنات وعيون».

الشاهد الثاني: مثل الشاهد الأول لأن قبله قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٠]، فلا معنى لأن نقول: «لهم فيها زفير وهم فيها لا يسمعون فالذين سبقت لهم منا الحسنی» فلا ترابط بين الكلامين.

الشاهد الثالث: والإشكالية في هذا الشاهد إشكالية نحوية بالأساس، لأن «الذين آمنوا» اسم «إن»، وما بعده معطوف عليه، وجملة «إن الله يفصل بينهم يوم القيامة» جملة اسمية في موضع الخبر، وإدخال الفاء عليها لا يصح لأنه يعطفها على المبتدأ والخبر لا يعطف على المبتدأ.

الشاهد الرابع: حاله كحال الشاهد الثالث، لأن «الذين آمنوا» اسم «إن»، و«عملوا الصالحات» معطوف على اسم إن، وجملة «إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً» في موضع خبر «إن»، والخبر لا يعطف على المبتدأ.

ج - الغرض من الاستدراك:

تحديد عمل القاعدة، والإشارة إلى عدم اطرادها.

لم يترك الشيخ هذا الاستدراك دون توضيح وتعليل فقال:

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٢٢.

فإذن إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة، من حديث اقتضاء «الفاء»، إذا كان مصدرها مصدر الكلام، يصحح به ما قبله، ويحتج له، ويبين وجه الفائدة فيه، ألا ترى أن الغرض من قوله:

إن ذاك النجاح في التكبير

جله أن يبين المعنى في قوله لصاحبيه: «بكرا» وأن يحتج لنفسه في الأمر بالتكبير ويبين وجه الفائدة فيه؟ وكذلك الحكم في الآي التي تلونها، فقوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] بيان للمعنى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [الحج: ١]، ولمأمروا بأن يتقوا. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، بيان للمعنى في أمر النبي ﷺ، بالصلاة، أي بالدعاء لهم. وهذا سبيل كل ما أنت ترى فيه الجملة يحتاج فيها إلى «الفاء»، فاعرف ذلك. ^(١)

النموذج الثاني:

أ - الشاهد المستدرك عليه:

قول البحري:

لَوْ شِئْتُ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدٍ

وظف الشيخ هذا الشاهد في باب «الإضمار على شريطة التفسير»، والمقصود به أن تضمّر وتحذف مفعول المشيئة الأول استغناء بذكره في الثاني، ومهد للشاهد بمثال مصنوع وهو قولهم: «أكرمتني وأكرمت عبد الله»، والمقصود «أكرمت عبد الله وأكرمتني عبد الله»، قال الشيخ: «ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني، فهذا طريق معروف، ومذهب ظاهر، وشيء لا يعبأ به، ويظن أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه، وفيه إذا أنت طلبت الشيء من معدنه، من دقيق الصنعة، ومن جليل الفائدة، ما لا تجده

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٢٣، وهذه الآيات المذكورة هنا كان الشيخ قد ذكرها عندما وضع القاعدة ص ٣١٦ - ٣١٧ ثم سجل استدراكه بعدم اطرادها.



إلا في كلام الفحول. فمن لطيف ذلك ونادره قول البحري^(١) وذكر الشاهد.

وأصل المعنى «لو شئت أن لا تفسد ساحة حاتم لم تفسدها»، ولكن عدل عن هذا الكلام، فحذف من الأول استغناء بذكره في الثاني، قال الشيخ موضحا ما في هذا الأسلوب من الجمال والحسن:

ثم هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة، وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف، ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله، فقلت: «لو شئت أن لا تفسد ساحة حاتم لم تفسدها»، صرت إلى كلام غث، وإلى شيء يمجج السمع، وتعافه النفس، وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام، وبعد التحريك له، أبدا لطفًا ونبلًا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك.^(٢)

ب - الشاهد المستدرک به:

قول البحري

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دُودًا وَمَجْدًا وَمَكَارِمًا مِثْلًا

وظف الشيخ هذا الشاهد ليحقق به الدقة المطلوبة في تحديد المقصود من الحذف المسمى: «الإضمار على شريطة التفسير» الذي وظف له فيما سبق الشاهد السابق للبحري، ثم رأى أن هذا الشاهد الذي هو الآخر للبحري أفضل تمثيلًا لهذا النوع من الحذف فاستدرك به على ما أورده سابقا. قال الشيخ: واعلم أن هذا الذي ذكرنا، ليس بصريح: «أكرمت وأكرمني عبد الله»، ولكنه شبيه به، في أنه إنما حذف الذي حذف من مفعول المشيئة والإرادة، لأن الذي يأتي في جواب لو وأخواتها يدل عليه، وإذا أردت ما هو صريح في ذلك، ثم هو نادر لطيف، ينطوي على معنى دقيق، وفائدة جليلة، فانظر إلى بيت البحري^(٣)، فذكر البيت.

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) المصدر نفسه ص ١٦٨.

وأصل المعنى أن يقول: «قد طلبنا لك مثلاً»، ولكنه لم يقل هذا، وحذف هذا المثل الأول لأن ذكره في الشطر الثاني يدل عليه. والأصل في المدح ليس هو طلب المثل، ولكن نفي وجود المثل، ولما كان طلب المثل ليس هو الأصل حذفه، ليثبت المثل في الثاني، ولو أنه قال: «قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده» لنزل المعنى لأنه يجعل ما ليس بأصل وهو طلب وجود المثل اسماً ظاهراً، وجعل الأصل وهو نفي وجود المثل ضميراً، والفرق واضح بين الاسم الظاهر والضمير.

قال الشيخ:

المعنى قد طلبنا لك «مثلاً»، ثم حذف، لأن ذكره في الثاني يدل عليه، ثم إن للمجيء به كذلك من الحسن والمزية والروعة ما لا يخفى، ولو أنه قال: «طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده» لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئاً، وسبب ذلك: أن الذي هو الأصل في المدح، والغرض بالحقيقة هو: نفي الوجود عن المثل، فأما «الطلب» فكالشيء يذكر ليبنى عليه الغرض، ويؤكد به أمره، وإذا كان هذا كذلك فلو أنه قال: «قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده» لكان يكون قد ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل، وأوقعه على ضميره، ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبداً»^(١).

دليل على صحة هذا الرأي وتقوية له وزيادة في الإيضاح :

لما أدرك الشيخ دقة هذه المسألة رأى أن لا يتركها - كعادته - دون تدليل وزيادة إيضاح، ووجد هذا التدليل والإيضاح عند الجاحظ فذكره بقوله:

وبين هذا، كلام ذكره أبو عثمان الجاحظ في كتاب «البيان والتبيين»، وأنا أكتب لك الفصل حتى تستبين الذي هو المراد، قال: «والسنة في خطبة النكاح أن يطيل الخاطب ويقصّر المجيب، ألا ترى أن قيس بن

خارجة بن سنان لما ضرب بسيفه مؤخرة راحلة الحاملين في شأن حمالة
 داحس والغبراء^(١) وقال: مالي فيها أيها العَشَمَتان^(٢)؟ قالاً: بل ما عندك؟
 قال: عندي قَرَى كُلِّ نازل، ورضى كُلِّ ساخط، وخُطْبَةٌ من لَدُنْ تطلع
 الشمس إلى أن تغرب، أَمُرُّ فيها بالتواصل، وَأَنْهَى فيها عن التقاطع. قالوا:
 فخطب يوماً إلى الليل، فما أعاد كلمة ولا معنى. فقليل لأبي يعقوب^(٣):
 هَلَّا اكتفى بالأمر بالتواصل، عن النهي عن التقاطع؟ أوليس الأمر
 بالصلة هو النهي عن القطيعة؟ قال: أو ما علمت أن الكناية والتعريض
 لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف؟». انتهى الفصل الذي
 أردت أن أكتبه. فقد بصرك هذا أن لن يكون إيقاع نفي الوجود على
 صريح لفظ المثل، كإيقاعه على ضميره.^(٤)

ج - الغرض من الاستدراك:

تحقيق الحد الأقصى من التطابق بين الشاهد وبين المسألة المدروسة.

(١) قال المحقق: اللذان حملا الحَمَلَةَ، وهي «الدية»: الحارث بن عوف بن أبي حارثة، وهرم بن سنان بن أبي حارثة، ويقال هما: خارجة بن سنان، والحارث بن عوف. انظر جهمرة نسب قريش رقم: ٣٨، والتعليق عليه.

(٢) يقال: «رجل عشمة، وعجوز عشمة»، كبير هرم يابس من الهزال.

(٣) «أبو يعقوب» هو: إسحق بن حسان بن قوهي الخريمي.

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٦٩.

٤- شواهد الإقناع ونماذجها



وهي عادة شواهد الخصم يذكرها الشيخ ليجادل بها الخصم نفسه، وفي ذلك فائدة عظيمة في إقامة الحجة، لأن في المسألة مرحلة طويلة قد تم الانتهاء منها، وهي مرحلة الاتفاق على الشاهد، ويبقى الخلاف في توظيف الشاهد نفسه، وفي قوة الحجة لإقناع المتلقي بالشاهد والدليل.

وهذا الأسلوب في الجدل قد اعتمده الخطابي من قبل، عندما كان يوظف شاهد الخصم في قضية الإعجاز، ويحول موضع الطعن في الشاهد إلى موضع للمزية، فينقلب الشاهد من شاهد للطاعن إلى شاهد عليه، فينضم الشاهد تلقائياً إلى شواهد الخطابي في مسألة الإعجاز، ويبقى الخصم دون شاهد أو دليل، بل يخطو الخطابي خطوة أبعد من ذلك، فيوظف الشاهد دليلاً على جهل ذلك الخصم وقصر باعه في العلم والفهم، فيتحول من موقف الخصومة والجدل إلى هدف للسخرية والاستخفاف. وهذا ما فعله الشيخ هنا إلا أن ميله إلى السخرية والاستخفاف قليل.^(١)

النموذج الأول:

شاهد الإقناع: قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

هذا الشاهد القرآني المبارك هو من أشهر الشواهد القرآنية في كتب البلاغة، ساقه

الشيخ لإقناع المتشككين فقال:

وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤]، فتجلى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى

(١) بيان إعجاز القرآن ص ٤٤ - ٤٥.

ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن تستقرها إلى آخرها وأن الفضل تنتاج ما بينها، وحصل من مجموعها.^(١)

الغرض من الإقناع:

التفنيد بشدة لكل ذلك الكلام المتداول في كتبنا البلاغية من جعل الفصاحة من صفات اللفظ المفرد وكل هذا الفصل المهم هو لتحقيق هذا الغرض.

تساءل الشيخ متعجبا:

وهل يقع في وهم وإن جهد أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن ومما يكد اللسان أبعد؟. وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها؟. وهل قالوا اللفظة متمكنة ومقبولة وفي خلافه قلقة ونابية ومستكرهة إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناه وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفظا للتالية في مؤداها؟^(٢)

ولتحقيق هذا الإقناع نجد في عبارات الشيخ هذه الطريقة التي تعتمد على المناقشة والمحاورة، وتتطلب الرد عليها بالسلب أو بالإيجاب، فيقول: «وهل يقع في وهم وإن جهد»، و«وهل تجد أحدا يقول»، و«وهل قالوا»، و«وهل تشك؟»، و«إن شككت فتأمل»، و«وكيف بالشك في ذلك؟»، و«فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا»^(٣).

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) أنظر المصدر نفسه ص ٤٤ - ٤٦.

النموذج الثاني:

شاهد الإقناع: الثلاثي الشعري المتضمن للفظـة «الأخدع»^(١).

أ- بيت الحماسة:

تَلَفَّتْ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُني وَجِئْتُ مِنَ الْإِضْغَاءِ لَيْتًا^(٢) وَأَخْدَعَا^(٣)

ب- بيت البحري:

وَإِنِّي وَإِنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الْغِنَى وَأَعْتَقْتَ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِعِ أَخْدَعِي

ج- بيت أبي تمام:

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ أَضْجَحْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خُرْقِكَ

الغرض من الإقناع:

التوضيح بالشاهد والدليل أن الفصاحة لا تتصل باللفظ المفرد دون أن ينظر إلى موقعه في التأليف، ولو كانت الفصاحة من صفات اللفظ المفرد، لكان اللفظ الفصيح يكون فصيحاً دائماً، ولا يتغير به الحال بحيث يكون مرة فصيحاً، ومرة غير فصيح، وفي هذه الشواهد ما يدل على صدق هذا القول. قال الشيخ: ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر

(١) الأخدع: عرق في موضع المحجمتين، وهما أخدعان، والأخدعان: عرقان خفيان في موضع الحجامة من العنق. وفي الحديث: أنه احتجم على الأخدعين والكاهل، وجمع الأخدع: الأخادع. اللسان: «خدع» م ٤٠ - ٣٩ / ٤.

(٢) الليت بالكسر: صفحة العنق، وقيل الليتان صفحتا العنق، وقيل أدنى صفحتي العنق من الرأس عليهما ينحدر القرطان، وهما وراء لهمازمتي اللحيين، والجمع: أليات وليته، وفي الحديث: ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتها، أي أمال صفحة عنقه. اللسان: «ليت» م ١٢ / ٣٧٣.

(٣) الصمة بن عبد الله القشيري: هو الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة القشيري من بني عامر بن صعصعة، من مضر، شاعر غزل بدوي من شعراء العصر الأموي، ولجده قرة بن هبيرة صحبة مع النبي ﷺ، وهو أحد وفود العرب عليه. والصمة من العشاق المتيمنين، كان يسكن بادية العراق، وانتقل إلى الشام، ثم خرج غازياً يريد بلاد الديلم، فمات في طبرستان سنة ٩٥ هـ. انظر ترجمته في: معاهد التنصيص ٣/ ٢٥٥، الأعلام ٣/ ٢٠٩، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م ٢ ج ٣ ص ٤٤.

كلفظ «الأخدع» في بيت الحماسة..... وبيت البحري..... فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام..... فتجد لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والتكدير، أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة، والإيناس والبهجة. «^(١)

ومن نماذج الإقناع أيضا الثلاثي الشعري المتضمن للفظه الشيء.^(٢)

٥ - الشواهد المعاكسة ونماذجها:

هذه الشواهد هي التي يحقق بها الشيخ فكرة الضدية، تلك الفكرة التي يعتمد عليها في إبراز النقيض بالنقيض، أو دحض النقيض بالنقيض.

النموذج الأول:

أ) الشواهد الأصلية:

- قول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

- وقول ابن يسير:

لا أذيلُ الأمالَ بعُدكَ إنِّي بعُدَهَا بِالْأَمَالِ جِدُّ بِخَيْلِ
كَمْ لَهَا مَوْقِفًا بِبَابِ صَدِي رَجَعَتْ مِنْ نَدَاهُ بِالتَّعْطِيلِ
لَمْ يُضِرَّهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ شَيْءٌ وَأَنْشَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسٍ

- وقول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى جَمِيعًا، وَمَهْمَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَخُدِي

هذه الشواهد هي التي وظفت لتمثل المتنافر من الشعر، من لدن الجاحظ إلى يومنا هذا، وقد أضيفت لها شواهد أخرى تماثلها - وإلى هنا لا توجد نقطة خلاف بين القائلين

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) أنظر المصدر نفسه ص ٤٧ - ٤٨.

بالتنافر وبين الشيخ، ولكن الإشكال يبدأ إذا تم الربط بين التلاؤم والتنافر من جهة، وبين الفصاحة من جهة أخرى، وتزداد المسافة اتساعاً بين الشيخ عبد القاهر وبين معارضيه إذا تقدموا خطوة للأمام، وربطوا بين التلاؤم والتنافر وبين الإعجاز. قال الشيخ: «وليس اللفظ السليم من ذلك بمعوز، ولا بعزيز الوجود، ولا بالشيء لا يستطيعه إلا الشاعر المفلق، والخطيب البليغ، فيستقيم قياسه على السجع والتجنيس ونحو ذلك مما إذا رامه المتكلم صعب عليه تصحيح المعاني وتأدية الأغراض»^(١).

ب) الشاهد المعاكس:

قولهم: «أطال الله بقاءك وأدام عزك وأتم نعمته عليك وزاد في إحسانه عندك»، فهذا الشاهد الثري البسيط - بحسب أصحاب فكرة التلاؤم والتنافر - قد توفرت له كل شروط الفصاحة، مادام ليس في حروفه، ولا بين كلماته ما يكد اللسان، ومع ذلك فلم يقدمه أحد في باب الفصاحة. قال الشيخ عن هذا الشاهد أنه: «لفظ سليم مما يكد اللسان وليس في حروفه استكراه وهكذا حال كلام الناس في كتبهم ومحاوراتهم لا تكاد تجد فيه هذا الاستكراه لأنه إنما هو شيء يعرض للشاعر إذا تكلف وتعمل فأما المرسل نفسه على سجيته فلا يعرض له ذلك»^(٢).

ج - الغرض من المعاكسة:

- تفنيد رأي من وصفه بأنه: «من يقدم على القول من غير روية وهي أن يدعي أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي، وتعديل مزاج الحروف، حتى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على اللسان»^(٣).

- وأضاف: «ويزعم أن الكلام في ذلك على طبقات»^(٤).

(١) دلائل الإعجاز ص ٦١.

(٢) المصدر نفسه ص ٦١.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٧.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٧.

- وأضاف أيضا: «ويزعم أن الكلام إذا سلم من ذلك، وصفا من شوبه كان الفصح المشاد به، والمشار إليه، وأن الصفاء أيضا يكون على مراتب، يعلو بعضها بعضا، وأن له غاية إذا انتهى إليها كان الإعجاز».^(١)

وبحسب قول الشيخ عبد القاهر فإن هذا الرأي لا يعدو كونه شبهة، وأنه لا يمكن أن يرقى إلى درجة الرأي العلمي.

النموذج الثاني:

أ) الشواهد الأصلية: هي التي صحت فيها دلالة المعنى على المعنى^(٢).

من الكناية مثل قوله:

لَا أُمْنِعُ الْعُودَ بِالْفَصَالِ وَلَا أَتْبَغُ إِلَّا قَرِيبَةَ الْأَجَلِ

ومن الاستعارة:

وَصَدْرٍ أَرَاخَ اللَّيْلِ عَازِبَ هَمٍّ تَضَاعَفَ فِيهِ الْحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٣)

ومن التمثيل مثل قوله^(٤):

لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ الْمُرَّ مِنْ ثَمَرِهِ

قال الشيخ موضحا ماذا يقصد بدلالة المعنى على المعنى: «أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني وأنهم أرادوا، أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول، الذي تجعله دليلا على المعنى الثاني، ووسيطا بينك وبينه، متمكنا في دلالاته مستقلا بوساطته، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة، ويشير لك إليه أبين إشارة، حتى يخيل إليك أنك فهمته من حاق اللفظ، وذلك لقلة الكلفة فيه عليك، وسرعة وصوله إليك»^(٥)

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٨ .

(٢) سبق شرح المقصود بـ «معنى المعنى» في مبحث «العمد والصول في كتاب دلائل الإعجاز» .

(٣) البيت للناطقة الذبياني .

(٤) البيت لأبي نواس .

(٥) دلائل الإعجاز ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

ب - الشاهد المعاكس: قول العباس بن الأحنف:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

هذا الشاهد هو على العكس من تلك الشواهد السابقة، التي دلت فيها العبارة المجازية على المعنى المطلوب، ففي البيت الأول مثلاً قد دلت الكناية على المعنى المقصود توصيله وهو كونه مضاف، كثير القرى. أما في هذا البيت فإن الانحراف في المعنى الأول وهو الكناية في لفظة «لتجمدا» تسبب عنه صعوبة في وصول المعنى المطلوب. فقد دل على الحزن المصاحب للفراق بسكب الدمع، وهذا معنى صحيح، ولكنه لما أراد أن يدل على النقيض بأن يجعل «جمود» العين أمانة على السرور الحاصل بسبب التلاقي، كما كان سكب الدمع أمانة على الحزن وقع في الخطأ؛ لأنه ظن أن جمود العين هو خلوها من الدمع، كما لو أنه قال: أحزن اليوم وأبكي، وأفرح غدا وأكف عن البكاء. قال الشيخ: «وغلط فيما ظن، وذاك أن «الجمود» هو: أن لا تبكي العين، مع أن الحال حال بكاء، ومع أن العين يراد منها أن تبكي، ويستراب في أن لا تبكي، ولذلك لا ترى أحدا يذكر عينه بالجمود، إلا وهو يشكوها ويذمها، وينسبها إلى البخل، ويعد امتناعها من البكاء، تركا لمعونة صاحبها على ما به من الهم»^(١)

ج - الغرض من المعاكسة:

أن يظهر الفرق بين أن يكون المعنى الأول سفيراً جيداً للمعنى الثاني؛ كالحال في الشواهد الأصلية، وبين أن يكون على الضد من ذلك، كما هو الحال في هذا الشاهد المعاكس. قال الشيخ: «فهذا مثال فيما هو بالضد مما شرطوا، من أن لا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك، لأنك ترى اللفظ يصل إلى سمعك، وتحتاج إلى أن تخب وتوضع في طلب المعنى»^(٢).

وأضاف الشيخ قائلاً «ومن الصفات التي تجدهم يجرونها على «اللفظ»، ثم لا

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٦٩

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧١

تعتزبك شبهة ولا يكون منك توقف في أنها ليست له، ولكن لمعناه، قوهم: «لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك»، وقوهم: «يدخل في الأذن بلا إذن» فهذا مما لا يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى، وأنه لا يتصور أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة». ^(١)

٦ - شواهد المقارنات ونماذجها



وهي من إبداعات الشيخ في دلائل الإعجاز، ويعقد الشيخ هذه المقارنات لإدراك درجات النظم، والتفاوت في هذه الدرجات، كما يعقدها لمناقشة المتلقي والرد على تساؤلاته وإخراجه من حيرته، وفي أحيان أخرى تعقد المقارنات لتوضيح الاختلافات بين الشواهد وغيرها.

النموذج الأول:

شاهد المقارنة الأصلي: تنكير لفظ «حياة» في قوله تعالى:

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، قال الشيخ:

«لهذا التنكير وأن قيل: «على حياة»، ولم يقل: «على الحياة»، حسنا وروعة، ولطف موقع، لا يقادر قدره، وتجدرُك تعدد ذلك مع التعريف، وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما، والسبب في ذلك: أن المعنى على الازدياد من الحياة، لا الحياة من أصلها، وذلك لا يحرص عليه إلا الحي، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة، ولا على غيرها، وإذا كان كذلك، صار كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس، ولو عاشوا ما عاشوا، على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه حياة في الذي يستقبل، فكما أنك لا تقول هاهنا: أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة بالتعريف، وإنما تقول: «حياة»، إذ كان التعريف يصلح حيث تراد الحياة على الإطلاق، كقولنا: كل أحد يجب الحياة، ويكره الموت، كذلك الحكم في الآية»^(١)

شاهد المقارنة (أ) تنكير لفظ «حياة» في: قوله تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، قال الشيخ:

وشبيهه بتنكير الحياة في هذه الآية، تنكيرها في قوله عز وجل: «ولكم في القصاص حياة» وذلك أن السبب في حسن التنكير وأن لم يحسن



التعريف، أن ليس المعنى على الحياة نفسها، ولكن على أنه لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قُتل قُتل ارتدع بذلك عن القتل، فسلم صاحبه، صارت حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة بالقصاص، وصار كأنه قد حيي في باقي عمره به أي بالقصاص، وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقاته، وجب التنكير وامتنع التعريف، من حيث كان التعريف يقتضي أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها، وأن يكون القصاص قد كان سببا في كونها في كافة الأوقات، وذلك خلاف المعنى، وغير ما هو المقصود»^(١).

شاهد المقارنة ب) تنكير لفظ «شفاء» في قوله تعالى:

﴿يُخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩].

قاس الشيخ التنكير في هذه الآية من سورة النحل على الآية من سورة البقرة في قوله تعالى: «ولكم في القصاص حياة»، في أن التنكير في الآيتين إنما كان لأنه حالة خاصة بالبعض دون البعض الآخر، فالحياة التي تستفاد من القصاص إنما هي لأولئك الذين يكونون في حال قد يتعرضون فيها للقتل، ولكن المتربص بقتلهم لا يفعل خوف القصاص، فحياتهم قد تمت المحافظة عليها بسبب القصاص، وكذلك «الشفاء» الوارد في آية النحل، لأن العسل ليس فيه خاصية شفاء جميع الأمراض حتى يُعرَّف فيقال فيه «الشفاء». قال الشيخ: «وأمر آخر، وهو أنه لا يكون ارتداع حتى يكون هم وإرادة، وليس بواجب أن لا يكون إنسان في الدنيا إلا وله عدو يهجم بقتله ثم يردعه خوف القصاص. وإذا لم يجب ذلك، فمن لم يهجم إنسان بقتله فكُفِّي ذلك الهمَّ لخوف القصاص، فليس هو ممن حيَّ بالقصاص، وإذا دخل الخصوص فقد وجب أن يقال «حياة» ولا يقال «الحياة»، كما وجب أن يقال «شفاء» ولا يقال «الشفاء» في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ حيث لم يكن شفاء للجميع»^(٢).

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٩٠.

الغرض من المقارنة:

أ - الاستدلال على عظم شأن النظم الذي يزيد في المعنى دون أن يزداد في اللفظ.

ب - الاستدلال على انتفاء المزية دون إعمال الفكر والروية، قال الشيخ: «واعلم أنه إذا كان بينا في الشيء، أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني»^(١).

النموذج الثاني: في تفاوت الاستعارة في لفظة «الجسر»:

شاهد المرتبة الأولى: قول ربيعة الرُّقِّي^(٢)

قُولِي نَعَمْ وَنَعَمْ إِنْ قُلْتِ وَاجِبَةً قَالَتْ عَسَى وَعَسَى جِسْرٌ إِلَى نَعَمْ

شاهد المرتبة المتوسطة: قول الشاعر:

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْعُظْمَى فَلَمْ تَرَهَا تُنَالُ إِلَّا عَلَى جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ^(٣)

شاهد المرتبة الأخيرة: قول أبي تمام:

لَا يَطْمَعُ الْمُرءُ أَنْ يَجْتَابَ لِحْتَهُ بِالْقَوْلِ مَا لَمْ يَكُنْ جِسْرًا لَهُ الْعَمَلُ^(٤)

الغرض من المقارنة:

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٨٦ .

(٢) ربيعه الرقي: هو ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدي، أبو ثابت - أبوشبابة - الرقي، شاعر عزل مقدم، كان ضريباً، يلقب بالغاوي، عاصر المهدي العباسي ومدحه بعدة قصائد، وكان الرشيد يأنس به، وله معه ملح كثيرة. مولده ومنشأه في الرقة (على الفرات من بلاد الجزيرة)، وإليها نسبته، قال صاحب الأغاني: وهو من المكثرين المجيدين، وإنما أخمل ذكره وأسقطه عن طبقته بعده عن العراق، وتركه خدمة الخلفاء، ومخالطة الشعراء. ومع ذلك فما عدم مفضلاً مقدماً له. وقال ابن المعتز: كان ربيعة أشعر غزلاً من أبي نواس. انظر ترجمته في: الأعلام ١٦/٣، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م ٢ ج ٤ ص ١٠٨.

(٣) أبو تمام.

(٤) أبو تمام.

إثبات أن تفاوت المراتب هو من صنع المبدع، وليس هو بسر في الألفاظ، قال الشيخ: «ومن سر هذا الباب أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدة مواضع، ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي، مثال ذلك أنك تنظر إلى لفظة «الجر» في قول أبي تمام..... وقوله..... فترى لها في الثاني حسنا لا تراه في الأول، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي.... فترى لها لطفا وخلاصة وحسنا ليس الفضل فيه بقليل»^(١).

٧ - نماذج لشواهد تخرج عن القاعدة

لغرض بلاغي

وهي شواهد يستعرضها الشيخ يرحمه الله بعد انتهائه من تقعيد المسألة، وقد يستعرضها من تلقاء نفسه، كما أنه في أحيان أخرى يستعرضها بناء على أسئلة متلقيه، وهي الأخرى قد تكون من: القرآن أو من الشعر.

النموذج الأول: من القرآن:

أ (الشواهد الخارجة عن القاعدة:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠].

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١].

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ • إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٢ - ٢٣].

الشاهد الرابع: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّلْقَوْمِ

يُؤْمِنُونَ ﴿[الأعراف: ١٨٨].

ب) القاعدة التي خرجت عنها: ملاحظة الفرق في الاستعمال بين: «إنما» و «ما» و «إلا».

أولاً: القاعدة في «إنما»:

تستعمل «إنما» في:

أ - الكلام الذي لا يجمله المخاطب، كقول الشاعر:

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ وَالْأَبُ الْقَا طُعْ أَحْنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ^(١)

ب - أو ما ينزل منزلة الأمر البديهي الذي لا يجمله أحد، كقول الشاعر:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ الدِّهَانِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ^(٢)

فالمعنى في البيت الأول معروف لا يجمله أحد، أما في البيت الثاني فإنه نزل منزلة المعنى في البيت الأول لأمر اقتضاه المدح.

ثانياً: القاعدة في «ما» و «إلا»:

فهي على العكس من «إنما»، لأنها تأتي في الأمر الذي يدفعه المخاطب وينكره. قال الشيخ: «وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: «ما هذا إلا كذا» و «إن هو إلا كذا». فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه فإذا قلت: «ما هو إلا مصيب» أو «ما هو إلا مخطيء» قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت»^(٣)

ج) الغرض من خروج الشواهد المذكورة عن القاعدة:

الشاهد الأول:

بشرية الرسل أمر معروف لا ينكره أحد، وكان من المتوقع أن تستعمل «إنما»، ولكن

(١) المتنبي .

(٢) عبيد الله بن قيس الرقيات .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٣٤



القوم عدلوا عن «إنما» إلى «إن وإلا» لأنهم نظروا للرسول الذين ادعوا النبوة كأنهم لم يعودوا بشرا، فأنكروهم، وخاطبهم بالأسلوب الذي ينكره المخاطب. قال الشيخ: «إنما جاء- والله أعلم- «بإن وإلا» دون «إنما» فلم يقل: «إنما أنتم بشر مثلنا»، لأنهم جعلوا الرسول كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم، وادعوا أمرا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر، ولما كان الأمر كذلك أخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب، ويدعي خلافه»^(١).

الشاهد الثاني:

قال الشيخ: «ثم جاء الجواب من الرسول الذي هو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ كذلك «بإن وإلا» دون «إنما» لأن من حكم من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلام الخصم على وجهه، ويحيى به على هيئته، ويحكيه كما هو، فإذا قلت للرجل: «أنت من شأنك كيت وكيت» قال: «نعم أنا من شأني كيت وكيت ولكن لا ضير علي ولا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم». فالرسول صلوات الله عليهم كأنهم قالوا: «إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم» كما قلتم، لسنا ننكر ذلك، ولا نجهله، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد من علينا وأكرمنا بالرسالة»^(٢).

الشاهد الثالث :

خروج هذا الشاهد عن القاعدة من «إنما» إلى النفي والاستثناء فيه تصوير واضح للجهد الذي كان النبي ﷺ يبذله في سبيل الدعوة، وحرصه على إخراج الناس من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان، حتى كأنه تصور في نفسه عليه السلام أن أمر الهداية موكول لهذا الجهد، وبهذا التصور قد خرج من حكم «إنما» إلى حكم «إن» و «إلا»، ولا أحد بقدرته أن يجلي المعنى في هذا الموقف المشرف إلا هذا الشيخ المبارك بعبارته البليغة التي يكسوها

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٣

(٢) المصدر نفسه ص ٣٣٣

الورع والخوف من الله فقال:

وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي، فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ • إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر ٢٢ - ٢٣]، إنما جاء، (والله أعلم) بالنفي والإثبات، لأنه لما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾، وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي ﷺ: «إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم على كفرهم، واستمرارهم على جهلهم، وصددهم بأسماعهم عما تقوله لهم، وتتلوه عليهم»، كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظن أنه يملك ذلك، ومن لا يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر، فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع من يشك، ف قيل: ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾. ويبين ذلك أنك تقول للرجل يطيل مناظرة الجاهل ومقاولته: «إنك لا تستطيع أن تسمع الميت، وأن تفهم الجهاد، وأن تحول الأعمى بصيرا، وليس بيدك إلا أن تبين وتحتج، ولست تملك أكثر من ذلك» لا تقول هاهنا: «فإنما الذي بيدك أن تبين وتحتج»، ذلك لأنك لم تقل له: «إنك لا تستطيع أن تسمع الميت»، حتى جعلته بمثابة من يظن أنه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئا. وهذا واضح، فاعرفه. ^(١)

والشيخ سبق له تناول هذا المعنى عند شرحه لمسألة هامة جداً، وغامضة أيضاً، جاءت تحت ما سماه الشيخ: «التقرير بالمحال»، عند تناوله لموضوع الاستفهام بالهمزة، ثم تناول هذا الموضوع الدقيق، وهو لا يكاد يظهر في الدلائل بسبب وروده في سياق الكلام، وعدم وضعه تحت عنوان مستقل وواضح، ولفهمه لابد من قراءة الفقرات التي توضحه لمرات عديدة.

الشاهد الرابع:

حال هذا الشاهد حال الشاهد الذي قبله في في تحوله عن «إننا» إلى «إن» و «إلا»، لأن الذي تقدم من الكلام ليس مما لا ينكره المخاطب، أو هو من الأمور البديهية التي يقر بها كل الناس، ومن الذي يقر بأن إنسانا يقدر لنفسه على النفع والضرر، أو أنه يعلم الغيب حتى يستكثر من الخير، ولا يمسسه السوء، إن من يظن ذلك قد خرج إلى اعتقاد المحال، فيجب مخاطبته مخاطبة المنكر أو المتشكك بالنفي والاستثناء، وهذا ما قال عنه الشيخ: «وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه»^(١)

ولذلك ساوى الشيخ بين الشاهد الثالث والشاهد الرابع، فقال: «ومثل هذا في أن الذي تقدم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ كالذي تراه من كونه: «بأن وإلا» قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبُ لَا سْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾»^(٢).

شاهد مقارنة جاء على الوضع الطبيعي:

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف ١١٠، فصلت ٦].

هذا الشاهد هو الآخر يتحدث عن بشرية النبي ﷺ، ولكن لأنه لم يكن في موضع إنكار ودفع جاء بصيغة «إننا» دون «ما» و «إلا» كما في الشاهدين السابقين اللذين تحدثا عن بشرية الرسل، ولكن السياق كان سياق إنكار ودفع، قال الشيخ: «وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ فجاء «بإننا» لأنه ابتداء كلام قد أمر النبي بأن يبلغه إياهم، ويقوله معهم، وليس هو جوابا لكلام سابق، قد قيل فيه: «إن أنت إلا بشر مثلنا» فيجب أن يؤتى به على وفق ذلك الكلام ويراعى فيه حذوه كما كان ذلك في الآية الأولى»^(٣).

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٣٤.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٣.

النموذج الثاني: الشواهد من الشعر:

الشواهد الخارجة عن القاعد:

الشاهد الأول: قول الشاعر^(١):

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

الشاهد الثاني: قول الجوهري^(٢):

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا

الشاهد الثالث: قول الشاعر^(٣):

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِّنَ الدِّهَانِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

(١) الخريمي: هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قوهي الخريمي، شاعر مطبوع، كان أعجميا مثل خلف الأحمر، ولعله كان من الصغد، وكان خراساني الأصل ولد في الجزيرة الفراتية، وسكن بغداد، واتصل بخريم (الناعم) فنسب إليه، أو كان اتصاله بابنه عثمان بن خريم، وازدهر شعره في عصر الرشيد والمأمون، ومدحها، ولكنه انقطع إلى محمد بن منصور كاتب البرامكة فمدحه ورثاه بعد موته. وأدركه الجاحظ وسمع منه، وكان الخريمي على النقيض من خلف الأحمر يفتخر بأصله الفارسي، ويذهب مذهب الشعوبية في تفضيل الفرس على العرب، ولكن ذلك لم يمنعه أن يحسن إسلامه، وتسلم عقيدته. وصفه أبو حاتم السجستاني بأشعر المولدين، وهو صاحب الرائية في وصف الفتنة بين الأمين والمأمون يقول فيها:

يا بؤس بغداد دار مملكة دارت على أهلها دوائرها

عمي الخريمي قبل وفاته. انظر ترجمته في: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١٩/٢، الأعلام ٢٩٤/١، معاهد التنصيص ٢٥٢/١، تاريخ التراث العربي ٢م ج ٤ ص ١٢٠.

(٢) الجوهري: هو أبو الحسن علي بن أحمد الجوهري الجرجاني، وصفه الثعالبي بقوله: نجم جرجان في صنائع صاحب وندمائه وشعرائه، فسكن دروة صناعة الشعر في ريعان عمره، وعنفوان أمره، وتناول المرمى البعيد بقرىب سعيه، وكان في إعطاء المحاسن إياه زمامها كما قيل: «جذع بين على المذاكي القرع»، والجذع هو الحدث الصغير السن، والقرع: جمع قارح وهو ما كملت أسنانه، والمذاكي: ما أتى عليها سنة أو سنتان بعد قروحها، والمقصود أنه تفوق على من كان أعلى منه. وكان الصاحب يعجب به إعجابا شديدا، وكانت الصلة بينهما قوية، وذكر أنه ورد نيسابور رسولا إلى الأمير أبي الحسن في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: بيتمة الدهر ٢٩/٤.

(٣) عبد الله بن قيس الرقيات: هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك من بني عامر بن لؤي، شاعر قرشي في العصر الأموي، كان مقبلا في المدينة، وقد ينزل الرقة، توفي سنة ٨٥ هـ. أكثر شعره في الغزل والنسيب، وله مدح وفخر، ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة اسم كل واحدة منهن رقية. وأخباره كثيرة معجبة. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ص ١٤٧، الأعلام ١٩٦/٤، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ٢م ج ٣ ص ١٦٦، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٤٣/٦.

القواعد التي خرجت عنها:

١ - القاعدة الأولى: اطراد حذف مفعول المشيئة بعد «لو» وبقيّة حروف

الجزاء:

ذكر الشيخ أن الشائع في المفعول الأول لفعل المشيئة بعد «لو» وبقيّة حروف الجزاء أنه يحذف استغناء عنه بذكره في الثاني، كأن تقول للمتغيب عن الاجتماع: لو شئت لحضرت. والأصل في العبارة: لو شئت الحضور لحضرت. ولكن يستغنى عن ذكر الحضور في الأول استغناء بذكره في الثاني. قال الشيخ: «ومجيء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة إلى شيء كثير شائع، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام ٣٥] و﴿لَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت. فالأصل: «لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم»، و«لو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم»، إلا أن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفاً.^(١)

٢ - القاعدة الثانية: القاعدة في «إنما» لأنها تأتي:

أ- لخبير لا يجله المخاطب ولا يدفع صحته.

ب - أو لما ينزل هذه المنزلة. (وفي هذا خروج عن القاعدة لغرض بلاغي كما في البيت).

الغرض من خروجها عن القاعدة:

الشاهد الأول:

غرابة المفعول، وذلك أن بكاء الدم ليس هو بالأمر المعتاد الذي سيدل عليه الآخر، فهذا مفعول عجيب. والشائع في البكاء أن يكون بالدموع المعروفة، أما البكاء بالدم فلا بد من التصريح به لغرابته. قال الشيخ: «وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن، وذلك نحو قول الشاعر:

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦٤ .

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتيه عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فقياس هذا لو كان على حد: «ولو شاء الله لجمعهم على الهدى»، أن يقول: «لو شئت بكيت دما»، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة، وعدل إلى هذه، لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا، وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما، فلما كان كذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره، ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به. ^(١)

الشاهد الثاني:

لا يختلف عن الشاهد السابق، في أن سبب خروجه عن القاعدة إنما هو أمر آخر، وهو أن المفعول الثاني ليس هو نفسه المفعول الأول، فلا يستغنى عن الأول بذكر الثاني، بل لا بد من ذكرهما معا، قال الشيخ:

فقد نحنا به نحو قوله: «ولو شئت أن أبكي دما لبكيتيه»، فأظهر مفعول «شئت»، ولم يقل: «فلو شئت بكيت تفكرا»، لأجل أن له غرضا لا يتم إلا بذكر المفعول، وذلك أنه لم يرد أن يقول: «ولو شئت أن أبكي تفكرا بكيت كذلك»، ولكنه أراد أن يقول: «قد أفناني النحول فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول، حتى لو شئت بكاء فمريت شؤوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده، ولخرج بدل الدمع التفكير»، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مطلق مبهم، غير معدى إلى التفكير البتة، والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكير، وإذا كان الأمر كذلك، صار الثاني كأنه شيء غير الأول، وجرى مجرى أن تقول «لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين»، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيرا للأول. ^(٢)

الشاهد الثالث:

هذا الشاهد خرج عن القاعدة في «إنما» التي تكون للأمر لا يجمله المخاطب، وليس كل الناس لا يجهلون أن مصعب شهاب، بل جلهم يجهل ذلك، ولكن الشاعر جعله

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦٤

(٢) المصدر نفسه ص ١٦٧

كذلك كالأمر البديهي مبالغة لأمر اقتضاه المدح القائم على المبالغة، وإلا فالطبيعي أن يقول: «ما مصعب إلا شهاب». يقول الشيخ: «فأما نحو» إنما مصعب شهاب «فيصلح فيه أن تقول: «ما مصعب إلا شهاب» لأنه ليس من المعلوم على الصحة، وإنما ادعى الشاعر فيه أنه كذلك. وإذا كان هذا هكذا، جاز أن تقوله بالنفي والإثبات، إلا أنك تخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حد المبالغة، من حيث لا تكون قد ادعيت فيه أنه معلوم، وأنه بحيث لا ينكره منكر، ولا يخالف فيه مخالف»^(١).

٨ - شواهد التصحيح ونماذجها

يستطيع المتمعن في كتاب دلائل الإعجاز أن يجد هذا النوع من الشواهد بين الفينة والأخرى، وذلك عندما يبدأ الشيخ في تقليب الشاهد على وجوهه المختلفة بقصد أن يقنعك بوجه، ويضعف قناعتك في آخر، فتعلم من كلامه أن هناك من أطلق قولاً في هذا الشاهد، والشيخ يخالفه. وقد تشبه هذه الشواهد بشواهد الإقناع، ولكنها ليست هي مئة بالمئة بسبب تركيز الشيخ ورغبته في التصحيح.

النموذج الأول:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧].

أورد الشيخ هذه المسألة وهو يتحدث عن أهمية الذوق في فهم الكلام، وإن كانت قد جاءت في فصل مستقل، وجعل لها مدخلا بقوله: «هذه مسألة قد كنت عملتها قديماً، وقد كتبها هاهنا لأن لها اتصالاً بهذا الذي صار بنا القول إليه»^(٢).

ثم فسر الشيخ المقصود من الآية بقوله: «أي لمن أعمل قلبه فيما خلق القلب له من التدبر والتفكير والنظر فيما ينبغي أن ينظر فيه. فهذا على أن يجعل الذي لا يعي ولا يسمع ولا ينظر ولا يتفكر، كأنه قد عدم القلب من حيث عدم الانتفاع به، وفاته الذي هو فائدة القلب

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٤.

والمطلوب منه، كما يجعل الذي لا ينتفع ببصره وسمعه ولا يفكر فيما يؤديان إليه، ولا يحصل من رؤية ما يرى وسماع ما يسمع على فائدة، بمنزلة من لا سمع له ولا بصر»^(١).

وهنا تعريض عن طريق التمثيل والقصد منه تقريع من ترك التفكير، وذمه على ذلك، وتصويره في صورة من عدم القلب الذي به يكون التدبر والتذكر، ومثلها في أقوالنا عندما نريد أن نصرح للمخاطب بأنه لا يفهم فنقول: «هذا عند من يفهم»، فالمفهوم من هذه العبارة أن هذا المخاطب لا يفهم.

فهذا هو المعنى المقصود من الآية عند الشيخ، ثم ذكر المعنى الذي رمى لتصحيحه فقال:

فأما تفسير من يفسره على أنه بمعنى «من كان له عقل» فإنه إنما يصح على أن يكون قد أراد الدلالة على الغرض على الجملة. فأما أن يؤخذ به على هذا الظاهر حتى كأن «القلب» اسم «للعقل» كما يتوهمه الحشو ومن لا يعرف مخارج الكلام، فمحال باطل، لأنه يؤدي إلى إبطال الغرض من الآية، وإلى تحريف الكلام عن صورته، وإزالة المعنى عن جهته. وذلك أن المراد به الحث على النظر، والتقريع على تركه، وذم من يخل به ويغفل عنه. ولا يحصل ذلك إلا بالطريق الذي قدمته، وإلا بأن يكون قد جعل من لا يفقه بقلبه ولا ينظر ولا يفكر، كأنه ليس بذي قلب، كما يجعل كأنه جماد، وكأنه ميت لا يشعر ولا يحس، وليس سبيل من فسر «القلب» هاهنا على «العقل» إلا سبيل من فسر عليه «العين» و«السمع» في قول الناس: «هذا بين لمن كانت له عين، ولمن كان له سمع»، وفسر «العمى» و«الصمم» و«الموت» في صفة من يوصف بالجهالة على مجرد الجهل، وأجرى جميع ذلك على الظاهر فاعرفه.^(٢)

النموذج الثاني:

قول الشاعر:

أَيَقْتُلْنِي وَالْمُشْرِ فِي مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنِّيَابٍ أَعْوَالٍ^(٣)

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٠٤

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٤ - ٣٠٥

(٣) امرؤ القيس .

والمعنى في البيت أن هذا لا يكون أبداً، فالإنكار هنا متوجه للفعل، لأنه قد بدأ به، وقد يتصور الإنسان أحيانا أن البداية بالفعل فيها إنكار للفاعل أن يفعل، ولكن عند التدقيق يتبين أن الأمر ليس على ذلك. قال الشيخ:

وقد يتوهم المتوهم في الشيء من ذلك أنه محتمل، فإذا نظر لم يحتمل، فمن ذلك قوله:

أَيَقْتَلَنِي وَالْمَشْرِفِي مُضَاجِعِي

وقد يظن الظان أنه يجوز أن يكون في معنى أنه ليس بالذي يجيء منه أن يقتل مثلي، ويتعلق بأنه قال قبل:

يَغُطُّ غَطِيطَ الْبَكْرِ شُدَّ خِنَافُهُ لَيَقْتُلَنِي وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَّالٍ

ولكنه إذا نظر علم أنه لا يجوز، وذاك لأنه قال: «والمشرفي مضاجعي» فذكر ما يكون منعا من الفعل، ومحال أن يقول: «هو ممن لا يجيء منه الفعل»، ثم يقول: «إني أمنعه»، لأن المنع يتصور فيمن يجيء منه الفعل، ومع من يصح منه، لا من هو منه محال، ومن هو نفسه عنه عاجز، فاعرفه. ^(١)

٩- شواهد الاستطراد ونماذجها

هذه الظاهرة من أجلى الظواهر في كتاب «دلائل الإعجاز»، وكثيرا ما يستطرده الشيخ بشواهد إلى قضايا متفرقة، ومعان مختلفة، إما يقتضيها السياق وإما الموضوع، وإما لفت النظر إلى رأي له خاص يتعلق بمسألة نقدية معينة لا تحتمل التأجيل، لأن ذلك الموضوع هو مكانها المناسب. والاستطراد نوعان:

١- استطراد في سياق الموضوع.

٢- واستطراد خارج الموضوع، وهو عدة أنواع:

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٩.

- أ - «شواهد استطراد» بسبب مسألة نقدية.
 ب - «شواهد استطراد» لنقد طريقة في النقد.
 ج - «شواهد استطراد» بسبب إشكال في فهم المتلقي.
 د - «شواهد استطراد» بسبب الغموض.
 هـ - «شواهد استطراد» لتوصيل معنى بطريق غير مباشر.
 و - «شواهد استطراد» لإرضاء المتلقي.

النماذج

أولاً: نماذج من شواهد الاستطراد في سياق الموضوع:
 النموذج الأول:

١ - الموضوع المستطرد عنه:

تقديم الاسم في حالة التقرير بالهمزة، والفعل يقع: (الفعل مضارع للمستقبل).

فقولنا: أنت تفعل؟ هو توجيه للإنكار لنفس المذكور، أن يكون بموضع من يجيء منه هذا الفعل، كأننا نمثله بإنسان آخر، قال الشيخ: «تفسير ذلك أنك إذا قلت: «أنت تمنعني؟»، «أنت تأخذ على يدي؟»، صرت كأنك قلت: إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي، ولست بذلك، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك»^(١)

وقد حصر الشيخ معنى هذا التقرير في ثلاثة معان:

الأول: العجز، وأنه ليس في وسعه القيام بمثل ذلك الفعل.

الثاني: علو الهمة وإباء النفس التي لا تختار مثل هذا الفعل ولا ترتضيه، كأن تقول: أهو يكذب؟، هو أسمى من ذلك.

الثالث: قصر الهمة، وهو على العكس من الثاني، كأن تقول: أهو يتصدق على الفقراء؟ هو أقصر همة عن مثل هذا الفعل.

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٨.



٢ - الموضوع المستطرد إليه:

تقديم الاسم في حالة التقرير بالهمزة، والفعل محال: (الفعل مضارع للمستقبل)

التقرير بالمحال لا يكون إلا على سبيل التمثيل، وهذا منطقي جداً، فالفعل المحال، محال أن يقوم به أحد، والتقرير به يتم على تصور أحد - مجرد تصور - أنه يقدر على فعل هذا المحال. قال الشيخ: «فإنه لا يقرر بالمحال وبما لا يقول أحد إنه يكون إلا على سبيل التمثيل، وعلى أن يقال له: إنك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي هذا المحال، وإنك في طمعك في الذي طمعت فيه بمنزلة من يطمع في الممتنع»^(١)

الشواهد على التقرير بالمحال:

أ - من القرآن:

قال الشيخ: «وإذ قد عرفت هذا فمما هو من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ [الزخرف: ٤٠]، ليس إسماع الصم مما يدعيه أحد فيكون ذلك للإنكار، وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه، وأن ينزل الذي يُظن بهم أنهم يسمعون، أو أنه يستطيع إسماعهم، منزلة من يرى أنه يسمع الصم ويهدي العمي، ثم المعنى في تقديم الاسم، وأن لم يقل: «أتسمع الصم؟»، هو أن يقال للنبي ﷺ: «أأنت خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصم؟»، وأن يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم، بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصم»^(٢)

ب - من الشعر:

قال الشيخ: «ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة^(٣):

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٠-١٢١

(٣) ابن أبي عيينة: هو عبد الله بن محمد بن أبي عيينة، شاعر مطبوع، غزال هجاء، قال الجاحظ: والمطبوعون على الشعر من المولدين: بشار العقيلي، والسيد الحميري، وأبو العتاهية، وابن أبي عيينة، وقال المرزباني: «وأبو عيينة هذا من أطبع الناس وأقربهم مأخذاً في الشعر، وأقلهم تكلفاً». انظر ترجمته في: معاهد التنصيص ٣/ ٢٨٨، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ٢م ج ٤ ص ٢٠٢، الأغاني ٢٠/ ٨٥-١٣٠، معجم الشعراء للمرزباني ٣٢٠-٣٢١.

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِينُ أَجْنَحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ^(١)

جعله كأنه قد ظن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير، حتى ظن أن وعيده يضير. «^(٢)

٣ - الغرض من الاستطراد:

بيان الفرق في التقرير بالمحال بين أن تبدأ بالاسم، وبين أن تبدأ بالفعل، وهو من الأهمية بمكان، والتمعن في هذه المسألة يكشف الملحوظات التالية:

أ - الموضوع المستطرد إليه أهم عند الشيخ من الموضوع المستطرد عنه الذي كان بمثابة التمهيد، والمدخل للموضوع القادم.

ب - بناء على الملحوظة السابقة اقتصر الشيخ على الأمثلة المصنوعة في الموضوع الأصلي، وأكد الموضوع الآخر بالشواهد من القرآن والشعر.

ج - لعل طريقة الشيخ في الاستشهاد كان الهدف منها تركيز الاهتمام على التقرير بالمحال نظرا لغموضه واحتمال وقوع الغلط فيه.

النموذج الثاني:

١ - الموضوع المستطرد عنه:

شواهد سيبويه في مبحث الحذف، قال الشيخ: «أنشد^(٣) صاحب الكتاب:

اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاؤُكَ الْمُكُونَةَ الطَّلُّ
رَبْعُ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُغْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَأْوُهُ خَضْلُ

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢١.

(٢) المصدر نفسه ص ١٢١.

(٣) الشاعر: عمر بن أبي ربيعة: هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي أبو الخطاب، أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولم يكن في قريش أشعر منه، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب سنة ٢٣ هـ، فسمي باسمه. مات غرقا سنة ٩٣ هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٥/ ٥٢، الشعر والشعراء ص ١٤٩، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/ ٥٦٤، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ٢م ج ٣ ص ١٦٢.

قال أراد ذاك ربع قواء أو هو ربع»^(١)

٢ - الموضوع المستطرد إليه:

شرح الشيخ أبي الحسن الفارسي للشاهدين، قال الشيخ:

«قال شيخنا رحمه الله: ولم يحمل البيت الأول على أن الربع بدل من الطلل، لأن الربع أكثر من الطلل، والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه، فأما الشيء من أقل منه ففساد لا يتصور، وهذه طريقة مستمرة لهم إذ ذكروا الديار والمنازل»^(٢)

٣ - الغرض من الاستطراد:

دفع الوهم عن المتلقي أن يظن أن البيتين لا حذف فيهما، وأن «الربع» في البيت الثاني إنما هو بدل من «الطلل» في البيت الأول.

النموذج الثالث:

١ - الموضوع المستطرد عنه:

تعريف الخبر بالألف واللام على معنى الوهم والتقدير، قال الشيخ:

«واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك، وله مسلك ثم دقيق، ولمحة كالجلس، يكون المتأمل عنده كما يقال يعرف وينكر»^(٣)

ولما قال الشيخ هذا الكلام، تدرج في الموضوع درجة بعد درجة، ترفقا بالمتلقي في إيصال هذه المسألة الدقيقة جدا، وما ظنك بمسألة يقول عنها الشيخ: فأنها لمحة كالجلس». فسار فيها على طريقته في طرح المسائل كالاتي:

التمهيد من الأمثلة المصنوعة :

- ١ - هو البطل المحامي.
- ٢ - هو المتقى المرتجى.

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٧

(٣) المصدر نفسه ص ١٨٢.

التقعيد: من الشعر^(١):

هُوَ الرَّجُلُ الْمُشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْمُجْدِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدٌ^(٢)

التأييد من الشعر^(٣):

أَنَا الرَّجُلُ الْمُدْعُو عَاشِقَ فَقْرِهِ إِذَا لَمْ تُكَارِمْني صُرُوفُ زَمَانِي^(٤)

ملحوظة: ومرة أخرى يقابلنا التماثل بين شاهد التقعيد، وشاهد التأييد.

التعزيز: قول الشاعر^(٥):

أَهْدَى إِلَيَّ أَبُو الْحُسَيْنِ يَدًا أَرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدًا
وَكَذَلِكَ عَادَاتُ الْكَرِيمِ إِذَا أُولَى يَدًا حُسِبَتْ عَلَيْهِ يَدًا
إِنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أَحَدٌ فَلَا زَعَمَنَّكَ ذَلِكَ الْأَحَدَا^(٦)

قال الشيخ: «فهذا كله على معنى الوهم والتقدير، وأن يصور في خاطره شيئاً لم يره

ولم يعلمه، ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم». ^(٧)

٢- الموضوع المستطرد إليه:

غلبة الخبر الموهوم على الاسم الموصول «الذي»، قال الشيخ: «وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من «الذي» فإنه يجيء كثيراً، على أنك تقدر شيئاً في وهمك ثم تعبر عنه «بالذي»» ^(٨).

(١) ابن الرومي سبقت ترجمته .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٨٣

(٣) ربما كان لابن الرومي .

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٨٤ .

(٥) ابن الرومي .

(٦) دلائل الإعجاز ص ١٨٤ .

(٧) المصدر نفسه ص ١٨٤

(٨) المصدر نفسه ص ١٨٤ .

الشاهد الأول: قول الشاعر^(١):

أُخْوَكَ الَّذِي إِنَّ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبُّكَ وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السِّيفِ يَغْضَبُ^(٢)

الشاهد الثاني : قول الآخر^(٣):

أُخْوَكَ الَّذِي إِنَّ رَبَّهُ قَالَ إِنَّهَا أَرَبْتُ وَإِنْ عَابَتْهُ لَانَ جَانِبُهُ^(٤)

قال الشيخ: «فهذا ونحوه على أنك قدرت إنسانا هذه صفته، وهذا شأنه، وأحلت السامع على ما يعن في الوهم، دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه، حتى كأنك قلت: «أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعه للممة يجبك»^(٥).

٣- استطراد على استطراد:

انتقال من الاستطراد الأول وهو: «الموهوم» إلى استطراد آخر وهو: «المستحيل»، قال الشيخ: «ولكون هذا الجنس معهودا من طريق الوهم والتخيل، جرى على ما يوصف بالاستحالة»^(٦).

ما المقصود بالاستحالة؟

الاستحالة وضحها الشيخ بقوله: كقولك للرجل وقد تمنى: «هذا هو الذي لا يكون» و «هذا ما لا يدخل في الوجود» وقوله^(٧):

(١) حجية بن المضرب: هو حجية بن المضرب الكندي ويكنى أبا حوط، شاعر جاهلي فارس مقدم، وكان حليفا في بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان، وهو من نصارى كندة، أدرك الإسلام. انظر ترجمته في: الأغاني: ٢٠ / ٣٣٠ - ٣٣٣، المؤلف والمختلف ص ١٠٧، ٢٤١، الأعلام ١٧٠ / ٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٨٤

(٣) البيت لبشار بن برد.

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٨٥

(٥) المصدر نفسه ص ١٨٥

(٦) المصدر نفسه ص ١٨٥

(٧) هو ابن أبي عيينة.

مَا لَا يَكُونُ فَلَا يَكُونُ بِحِيلَةٍ أَبَدًا وَمَا هُوَ كَائِنٌ سَيَكُونُ^(١)

قال الشيخ: «ومن لطيف هذا الباب قوله^(٢):

وإِنِّي لَمُشْتَاقٌّ إِلَى ظِلِّ صَاحِبٍ يَرُوقُ وَيَصْفُو إِنَّ كَدْرَتُ عَلَيْهِ^(٣)

قد قدر كما ترى ما لم يعلمه موجودا، ولذلك قال المأمون: «خذ مني الخلافة وأعطني هذا الصاحب». فهذا التعريف الذي تراه في الصاحب لا يعرض فيه شك أنه موهوم^(٤).

٤- الغرض من الاستطراد:

تحديد الحد الأقصى من الإخلاص في خدمة العلم، وتدقيق مسائل البيان.

ثانياً: من نماذج الاستطراد خارج سياق الموضوع:

النموذج الأول: بسبب مسألة نقدية:

١- الموضوع المستطرده عنه:

النظم الذي حاز المزية من جهتي: اللفظ والنظم.

كان الشيخ يستعرض الشواهد الشعرية التي حازت مزية من جهتين: جهة المجاز، وجهة النظم، وهذه الشواهد عنده هي في الطبقة العالية من البلاغة، وكان من بينها شاهد لابن المعتز وهو قوله:

(١) دلائل الإعجاز ص ١٨٥

(٢) أبو العتاهية: هو إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني العمزي من قبيلة عنزة بالولاء أبو إسحاق، الشهير بأبي العتاهية، شاعر مكثر سريع الخاطر في شعره إبداع، كان ينظم المئة والمئة والخمسين بيتاً في اليوم حتى لم يكن للإحاطة بجميع شعره من سبيل. وهو يعد من مقدمي المولدين من طبقة بشار وأبي نواس وأمثالهما. كان يجيد القول في الزهد والمديح، وأكثر أنواع الشعر في عصره، ولد في عين التمر بقرب الكوفة سنة ١٣٠ هـ، ونشأ بها، وسكن بغداد، وهو يولع كثيراً بافتتاح أبياته بلفظ «أين». أخباره كثيرة، توفي في بغداد سنة ٢١١ هـ. انظر ترجمته في: معاهد التنصيص ٢/ ٢٨٥، الأعلام ١/ ٣٢١، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢/ ٣٤-٣٥، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ج ٢ ص ٩٦.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٨٥

(٤) المصدر نفسه ص ١٨٥



يا مِسْكَةَ الْعَطَّارِ وَحَالَ وَجْهِ النَّهَارِ^(١)

علق الشيخ على هذا الشاهد بقوله: «وكانت الملاحظة في الإضافة بعد الإضافة، لا في استعارة لفظة «الخال»، إذ معلوم أنه لو قال: «يا خالا في وجه النهار» أو «يا من هو خال في وجه النهار» لم يكن شيئا»^(٢).

ومن هذه «الإضافة بعد الإضافة» استطرد الشيخ إلى مسألة الإضافات المتعاقبة، ليقول فيها كلمته، وهي ما زالت إلى اليوم تدم إلا أن يستثنوا منها ما كان في القرآن الكريم. و بعد هذا الاستطراد رجع الشيخ إلى السياق بقوله «ومما أكثر الحسن فيه بسبب النظم قول المتنبي:

وقيدت نفسي في ذراك محبة ومن وجد الإحسان قيدا تقيدا»^(٣)

٢- الموضوع المستطرد إليه:

مسألة الكراهة في الإضافات المتعاقبة.

قال الشيخ: «ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه، قال صاحب: «إياك والإضافات المداخلة فإن ذلك لا يحسن»، وذكر أنه يستعمل في الهجاء كقول القائل^(٤):

يا عليُّ بن حمزة بن عمارة أنت والله ثلجَةٌ في خِيارَة

ولا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر ولكنه إذا سلم من الاستكراه لطف وملح»^(٥).

ثم دلل على ما ذكر من اللطف، والملاحظة بالشواهد الشعرية، فقال: «ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضا:

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٣

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٣

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٤-١٠٥

(٤) لم أجد قائله .

(٥) دلائل الإعجاز ص ١٠٤

وظلت تُديرُ الرَّاحَ أيدي جاذِرٍ عِتاقِ دنائيرِ الوجوهِ مِلاحٍ^(١)

ومما جاء منه حسنا جميلا قول الخالدي^(٢) في صفة غلام له:

ويعرفُ الشعرَ مثل معرفتي وهو على أن يزيدَ مُجْتَهِدٍ
وصيرَ في القريضِ وزانِ دينارِ المـ عاني الدِّقَاقِ، مُنتَقِدٍ^(٣)

- ومنه قول أبي تمام:

خُذْهَا ابْنَةَ الْفَكْرِ الْمَهْذَبِ فِي الدُّجَى وَاللَّيْلُ أَسْوَدُ رَقْعَةِ الْجَلْبَابِ^(٤)

٣- الغرض من الاستطراد:

الاعتراض على أولئك الذين يطلقون الأحكام بالجملة، والدعوة إلى النظر في كل شاهد بصورة مستقلة، وأن يطبق عليه حكم يخصه، ولعل السبب في ذلك أن هذا النوع من النظم موجود في النظم المعجز، فيجب مراجعة الحكم عليه بالكرهية.

النموذج الثاني: استطراد لنقد طريقة في النقد.

١- الموضوع المستطرده عنه:

مسألة بليغة جدا في المجاز الحكمي، قال الشيخ: «وما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء^(٥)»:

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٤

(٢) الخالدي: هو سعيد بن هاشم بن وعلبة بن عرام من بني عبد القيس أبو عثمان الخالدي، شاعر أديب، اشتهر هو وأخوه «محمد» بالخالدين، وكانا آية في الحفظ والبديهة، يتهمها شعراء عصرهما بسرقة شعرهم، وأورد الثعالبي في اليتيمة قصائد لأحد معاصريهما في هذا المعنى. وقال النديم: كانا إذا استحسننا شيئا غصباه صاحبه حيا أو ميتا، لا عجزا منها عن قول الشعر، ولكن كذا كانت طباعهما. اشتركا في تصنيف كتب منها: الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين يعرف بحماسة المحدثين أو حماسة الخالدين، وجمعا مختارات مما قيل فيها في كتاب التحف والهدايا، ومن كتبها: أخبار أبي تمام ومحاسن شعره، وأخبار الموصل، واختيار شعر ابن الرومي، واختيار شعر البحري، واختيار شعر مسلم بن الوليد. انظر ترجمته في: الفهرست للنديم ١/ ١٦٩، الأعلام ٣/ ١٠٣، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/ ٧٧٠، تاريخ التراث العربي ٢م ج ٢ ص ٢٣٤.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٠٤

(٤) المصدر نفسه ص ١٠٤

(٥) الخنساء: هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، أشهر شواعر العرب، من نجد عاشت أكثر عمرها في العصر الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم، فكان رسول الله ﷺ يستنشد شعرها ويعجبه شعرها فكانت تنشد وهو يقول: هيه يا خنساء. أكثر شعرها وأجوده



تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَلَيْنَمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(١)

وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجاوزت في نفس الكلمة، وإنما تجاوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار. وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعه في اللغة، ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادت في شيء^(٢).

٢- الموضوع المستطرد إليه:

أن يجعل هذا النوع من المجاز مما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه:
قال الشيخ:

واعلم أن ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معد ما حذف منه
المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، مثل قوله ﷺ: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْبَةَ﴾
[يوسف: ٨٢]، ومثل قول النابغة الجعدي^(٣):

وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ^(٤)

وقول الأعرابي^(٥):

رثاؤها لأخويها صخر ومعاوية، وكانا قد قتلا في الجاهلية.. ولا يعرف تاريخ وفاتها بالتحديد. انظر ترجمتها في: المؤلف والمختلف ص ١٣٩، الشعر والشعراء ص ٨٦، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١/ ١٦٤ - ١٦٥، الأعلام ٢/ ٨٦، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م ٢ ج ٢ ص ٣٥١.

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٠٠

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٠ - ٣٠١

(٣) النابغة الجعدي: هو عبد الله بن قيس من بني جعدة بن كعب، ولد في الفلج جنوبي نجد، وقيل إنه زار اللخمين في الحيرة، وقدم وهو سيد قومه مع وفدهم على رسول الله ﷺ سنة ٩ هـ، وشهد فتح فارس، وحارب مع علي يوم صفين، ومات معمرًا بأصفهان سنة ٦٥ هـ. انظر ترجمته في: المؤلف والمختلف ص ٢٥٢، الشعر والشعراء ص ٦٨، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١/ ٢٣٢، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م ٢ ج ٢ ص ٢٣٨.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٣٠١

(٥) ذو الحرق الطهوري: اسمه قرط وهو أحد ثلاثة شعراء من بني طهية وجدوا في الجاهلية، ولقبوا بذئ الحرق وهم: خليفة بن حمل بن عامر بن حميري، والثاني قرط بن قرد، والثالث شمير بن عبد الله بن هلال،

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَّا قَا وَمَا هِيَ وَيَبَ غَيْرُكَ بِالْعَنَاقِ^(١)

وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف، ويقولون:
إنه في تقدير: «فإنما هي ذات إقبال وإدبار» ذاك لأن المضاف المحذوف من
نحو الآية والبيتين في سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد في المعنى، كمثل أن
يحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه، إلى سائر ما إذا حذف كان
في حكم المنطوق به^(٢)

٣- الغرض من الاستطراد:

بيان فساد هذا المذهب، لأنه ينزل بالبلاغة من مكانها.

قال الشيخ:

وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء، لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن
كالمعنى إذا نحن قلنا: «فإنما هي ذات إقبال وإدبار»، أفسدنا الشعر على

أشهرهم خليفة من بني سبيع بن عامر ذكر أن له شعرا جيدا كان في كتاب بني طهية، وقرط بن قرد ذكره
الأصمعي في الأصمعيات ص ١٥٠. وفي مقال للدكتور عبد الله الفيافي بعنوان: مسافات الشاعر بوصفه
كلمة شعرية قال: «من ألقاب الشعراء في التراث العربي ما يعبر عن ملحوظات نقدية أسلوبية على شعر=
الشاعر، فمنها ما يسجل إلحاح الشاعر على تعبير في شعره، كتكرار «الخرق» في شعر «ذي الخرق
الطهوي»، وهنالك أكثر من شاعر يدعى (ذا الخرق) في قوله:

لما رأته إبلي هزلي حمولتها جاءت عجافا عليها الريش والخرق

وما خطبنا إلى قوم بناتهم إلا بأرعن في حافات الخرق

ومع أن البيت الأخير ليس مع القطعة التي أوردها صاحب (الأصمعيات) إلا أنه على وزنها نفسه وقافيتها، وقد
يكون معها من قصيدة واحدة. ومن ثم فلربما لم يكن وراء تلقيب الشاعر بهذا اللقب ملاحظة تكرار الكلمة
مرتين في شعره فحسب، ولكن أيضا ما قد يكون وقع بين الكلمتين من عيب (الإيطاء) بين قوافي القصيدة
، وهو أن يكرر الشاعر القافية بمعناها قبل مضي سبعة أبيات من القصيدة، بل إن (الإربلي) ليذكر بيتا ثالثا
كرر فيه ذو الخرق كلمة «الخرق» وهو:

لا يَأْلَفُ الدرهم المصروور خرقتنا لكن يمر عليها ثم ينطلق

وقد رجح محققه أنه مع البيت الأول من قصيدة واحدة. وهكذا فقد كان لقب الشاعر بمثابة موقف نقدي
من ظاهرة الترقيع الأسلوبية لشعره بمفرداته المكرورة «انظر المقال في: <http://www.al-jazirah.com>
انظر ترجمة الشاعر في: المؤلفات والمختلف ص ١٥٠، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ج ٢ ص ١٥٢.

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٠١

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠١-٣٠٢

أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عامي مردول، وكان سبيلنا
سبيل من يزعم مثلاً في بيت المتنبي:

بدت قمراً ومالت خوط بان وفاحت عنبراً ورنّت غزالاً^(١)

أنه في تقدير محذوف، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت: بدت مثل
قمر، ومالت مثل خوط بان، وفاحت مثل عنبر، ورنّت مثل غزال، في أنا
نخرج إلى الغثائية، وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها، ويخفض من
شأنها، ويصد بأوجهنا عن محاسنها، ويسد باب المعرفة بها وبلطائفها
عليها.^(٢)

ثم بين الشيخ الوجه المثالي في توجيه المعنى بقوله:

فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام
قد جرى به على ظاهره، ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع،
وأن تجعل الناقّة كأنها قد صارت بجملتها إقبالا وإدباراً، حتى كأنها قد
تجسّمت منهما، لكان حقه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ الذات، فيقال: «إنما هي
ذات إقبال وإدبار»، فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك،
وعلى تنزيله منزلة المنطوق به، حتى يكون الحال فيه كالحال في

حسبت بغام راحلتي عناقا

حين كان المعنى والقصد أن يقول: حسبت بغام راحلتي بغام عناق،
مما لا مساغ له عند من كان صحيح الذوق صحيح المعرفة نسابة
للمعاني.^(٣)

النموذج الثالث: استطراد بسبب الغموض:

١- الموضوع المستطرد عنه:

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٠٢-٣٠٣.

الجملة التي لا يعطف بعضها على بعض، فعقد الشيخ مقارنة بين ثلاثة شواهد: اثنان منهما متفقان، والثالث يختلف، وموضع الغموض في اختلاف هذا الثالث، ما هو السر في اختلافه؟

قال الشيخ متحدثاً عن فصل الجمل في مبحث «الفصل والوصل»: «واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه: إنه خفي غامض، ودقيق صعب، إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى، وأدق وأصعب، وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: «إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله»، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ولقد غفلوا غفلة شديدة».^(١)

٢- الموضوع المستطرد إليه:

الاشتباه الحاصل في بعض الجمل بسبب ترك العطف، وحالها يوحي بوجوب عطفها، وهذا في الشواهد التي قد يتبادر إلى ذهن المتلقي أنها تخالف القاعدة في عطف الجمل، ثم بالتأمل ودقة النظر يتضح له اتساقها مع القاعدة، قال الشيخ: «ومما هو أصل في هذا الباب أنك ترى الجملة وحالها مع التي قبلها، حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها».^(٢)

ثم عقد الشيخ مقارنة بين ثلاثة شواهد، اثنان منهما متفقان، والثالث هو المقصود بموضع الاشتباه:

الشاهدان المتفقان: قوله تعالى: ﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٢].

الكلامان في الآيتين من الله تعالى، فاستحقا أن يعطف أحدهما على الآخر، لأنه ليس بأجنبي عنه. أما في هذا الشاهد المختلف فإن الكلامين مختلفان، الكلام الأول هو حكاية كلام بشري، والكلام الآخر هو رد من الله عليه، ولو عطف لأصبح المعنى كأنهم يخبرون عن أنفسهم أن الله معاقبهم على استهزائهم، وهذا غير مقصود.

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٣١.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣١.



الشاهد المختلف: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾

[البقرة ١٤-١٥].

يقول الشيخ: «إنما نحن مستهزئون» حكاية عنهم أنهم قالوا، وليس بخبر من الله تعالى. وقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، وإذا كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم. ولا يجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى، إلى كونه حكاية عنهم. وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون، وأن الله تعالى معاقبهم عليه»^(١).

٣- الغرض من الاستطراد:

وضع يد المتلقي على هذا السر، الذي من أجله عقد الشيخ هذه المقارنة بين هذه الشواهد الثلاث، ليزيل موضع الغموض، الذي أحاط بهذا الشاهد من سورة البقرة، ويتبين للمتلقي بعد هذه المقارنة وجه المعنى الذي استدعى عدم العطف. قال الشيخ: «وليس كذلك الحال في قوله تعالى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ و﴿مَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ لأن الأول من الكلامين فيها كالثاني في أنه خبر من الله تعالى، وليس بحكاية»^(٢).

النموذج الرابع: استطراد بسبب صعوبة نقد الكلام.

١- الموضوع المستطرد عنه:

الأسلوب المعتمد في نقد الكلام: هو أن ينظر إلى الصياغة والنظم. قال الشيخ:

ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه، كالفضة والذهب، يصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما أن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم، وفي جودة العمل ورداءته، أن ينظر إلى

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٢.

الفضة الحاملة تلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه العمل، وتلك الصنعة، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام، أن تنظر في مجرد معناه. وكما أنا لو فضلنا خاتما على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود، أو فضة أنفس، لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام، وهذا قاطع فاعرفه. ^(١)

٢- الموضوع المستطرد إليه:

الأسلوب الخاطيء في نقد الكلام، وهو أن يقدم الشعر بسبب احتوائه على الحكمة والأدب، قال الشيخ عن صاحب هذا المذهب: «فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبا، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر» ^(٢).

ثم جاء بشواهد الاستطراد التي تعبر عن ضحالة فهم من يفعل هذا، وأنه لا يفهم في النقد إلا كما يفهم هؤلاء المذكورون في شواهد الاستطراد، فقال: «وفي مثل هذا قال الشاعر» ^(٣):

زَوَامِلٌ^(٤) لِلأَشْعَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الأَبَاعِرِ
لَعَمْرُكَ مَا يَذْرِي البَعِيرُ إِذَا عَدَا بَأَوْسَاقِهِ^(٥) أَوْ رَاحَ مَا فِي الْغُرَائِرِ^(١)

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥٢ .

(٣) مروان بن أبي حفصة: هو مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة، كان أصله من العجم، ولد سنة ١٠٣ هـ، وكان أبوه أيضا شاعرا، ومدح مروان المهدي فبلغ شهرة وذكر. قتل سنة ١٨٢ هـ لأنه انتقص أهل البيت في شعره. وكان في شعره يذهب مذهب الأوائل ففضله بعض اللغويين والأدباء، وختم محمد بن الأعرابي به الشعراء. وهو شاعر عالي الطبقة أدرك زمننا من العهد العباسي فقدم بغداد ومدح المهدي والرشد ومعن بن زائدة. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ١٩٨، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢١/٢، الأعلام ٢٠٨/٧، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٨٤٤ رقم ١٦٨٢٢، تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين ج ٢ ص ٢١٣ .

(٤) زوامل: من الزاملة وهو بعير يستظهر به الرجل يحمل عليه متاعه. معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٤

(٥) أو ساقه: الوسق كلمة تدل على حمل شيء، ووسقت العين الماء حملته، قال سبحانه: ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ أي جمع وحمل، ومنه الوسق وهو ستون صاعا، وأوسقت البعير حملته حمله. معجم مقاييس اللغة ٦/ ١٠٩ .



وقال الآخر^(٢):

يا أبا جَعْفَرٍ تَحْكُمُ في الشَّعْءِ رَرِ وَمَا فِيكَ أَلَّةُ الْحُكَّامِ
إِنَّ نَقْدَ الدِّينَارِ إِلَّا عَلَى الصَّيِّءِ رَفِ صَعْبٌ فَكَيْفَ نَقْدُ الْكَلَامِ
قَدْ رَأَيْتَاكَ لَسْتَ تُفَرِّقُ في الْأَشْءِ سَعَارِ بَيْنَ الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَامِ^(٣)

٣- الغرض من الاستطراد:

تبصير المتلقي بخطورة هذا المذهب، وأن اعتماده يؤدي إلى رفع الإعجاز، قال الشيخ:

واعلم أنهم لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه، إلا لأن الخطأ فيه عظيم، وأنه يفضي بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز، ويبطل التحدي من حيث لا يشعر، وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه، من أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى، وحتى يكون قد قال حكمة أو أدبا، واستخرج معنى غريبا أو تشبيها نادرا، فقد وجب إطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة، وفي شأن النظم والتأليف، وبطل أن يجب بالنظم فضل، وأن تدخله المزية، وأن تتفاوت فيه المنازل. وإذا بطل ذلك، فقد بطل أن يكون في الكلام معجز، وصار الأمر إلى ما يقوله اليهود ومن قال بمثل مقالهم في هذا الباب، ودخل في مثل تلك الجهالات، ونعوذ بالله من العمى بعد الإبصار.^(٤)

النموذج الخامس: استطرادات لتوصيل معنى بطريق غير مباشر.

- الموضوع الأول:

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥٤

(٢) غير معروف .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٥٤

(٤) المصدر نفسه ص ٢٥٧

١ - الموضوع المستطرد عنه:

شدة خفاء أمر المزايا والخصائص في علم البيان، وأنك مهما أجهدت نفسك في البحث والتأمل، فإن الشك ما زال يترأى لك، وكل ذلك بسبب الغموض وشدة الخفاء، فقال الشيخ: «ولم يكن الأمر على هذه الجملة، إلا لأنه ليس في أصناف العلوم الخفية والأمور الغامضة الدقيقة أعجب طريقا في الخفاء من هذا، وإنك لتتعب في الشيء نفسك، وتكد فيه فكرك، وتجهد فيه كل جهدك، حتى إذا قلت: «قد قتلته علما وأحكمته فهما» كنت بالذي لا يزال يترأى لك فيه شبهة، ويعرض فيه شك»^(١)

٢ - المعنى المراد توصيله استطرادا:

تفسير معنى الشبهة والشك. قال الشيخ مستطردا: «كما قال أبو نواس^(٢):
ألا لا أرى مثل امترائي في رسمٍ تَغْصُّ به عيني ويلفظه وهْمِي
أَتَتْ صُورُ الأشياءِ بيني وبينه فَظَنِّي كَلَّا ظَنٌّ وَعِلْمِي كَلَّا عِلْمٍ

٣ - الغرض من الاستطرد: شرح المعنى بالشاهد والدليل.

- الموضوع الثاني:

١ - الموضوع المستطرد عنه: اعتماد النظم على معاني النحو.

قال الشيخ: «ذاك لأننا قد علمنا علم ضرورة، أنا لو بقينا الدهر الأطول نصعد ونصوب، ونبحث وننقب، نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها، ولفظة قد انتظمت مع أختها، من غير أن تتوخى فيما بينهما معنى من معاني النحو، طلبنا ممتنعا وثنيما مطايا الفكر ظلعا»^(٣)

٢ - المعنى المراد توصيله استطرادا:

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٥١

(٢) المصدر نفسه ص ٥٥١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٢٠

التدليل على استحالة أن تفسر المزية في النظم من غير طريق معاني النحو، فهذا من المستحيلات التي حواها الشاهد في قوله: «فإن كان هاهنا من يشك في ذلك، ويزعم أنه قد علم لاتصال الكلم بعضها ببعض، وانتظام الألفاظ بعضها مع بعض، معاني غير معاني النحو فإننا نقول له: هات، فبين لنا تلك المعاني، وأرنا مكانها، واهدنا لها، فلعلك قد أوتيت علماً قد حجب عنا، وفتح لك باب قد أغلق دوننا:

وذاك له إذا العنقاء^(١) صارت مربية وشب ابن الخصي^(٢)^(٣)

٣ - الغرض من الاستطراد: التعبير عن معنى الاستحالة بأبلغ سبيل.

الموضوع الثالث:

١ - الموضوع المستطرد عنه: ذم التقليد دون دليل، وأراد الشيخ أن ينصح المتلقي بالحرص على علو المهمة، وأن يربأ بنفسه أن يكون مقلداً دون فهم أو دليل، لأن ذلك يجعله في موضع الذم .

٢ - المعنى المراد توصيله استطراداً: التعريض بمن يدي بآرائه دون دليل فيكون «كمن قيل فيه :

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها ولو قيل هاتوا حقوقاً لم يحققوا^(٤)

٣ - الغرض من الاستطراد: التعريض بالشاهد والدليل.

النموذج السادس: استطراد لإرضاء المتلقي.

١ - الموضوع المستطرد عنه:

(١) البيت لأبي تمام . العنقاء طائر ضخم غريب ، وقيل أعظم الطيور جثة ، وأكبرها خلقة ، تخطف الفيل كما تخطف الحداة الفأر ، سميت بذلك ؛ لأنه كان في عنقها بياض كالطوق ، وقيل هو طائر يكون عند مغرب الشمس ، وقد شك الجاحظ في وجوده ، وقيل هو العقاب . انظر الحيوان للجاحظ ٧/ ١٤٣٣ ، حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٤٢٩ ، والشواهد الشعرية ٢/ ٨٦٠ .

(٢) وشب ابن الخصي : كما أنه من المستحيل أن يكون للخصي ابن ، فإن ما أشد منه استحالة أن يصبح هذا الولد شاباً ، وقد جمع الشيخ بين أمرين لا وجود لهما وهما : العنقاء وابن الخصي ، فكما لا وجود لهذين كذلك لا وجود لما يربط الكلم ببعضها ببعض سوى النحو .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٤٢٠

(٤) المصدر نفسه ص ٤٠

جملة الحال من المبتدأ والخبر لابد لها من الواو: قال الشيخ: «فإن قلت فقد ينبغي على هذا الأصل أن لا تحيء جملة من مبتدأ وخبر حالا إلا مع «الواو»، وقد ذكرت قبل أن ذلك قد جاء في مواضع من كلامهم»^(١).

٢ - الموضوع المستطرد إليه:

متى تكون الجملة الحالية من مبتدأ وخبر بدون واو إجابة لتساؤلات المتلقي. وقد بين الشيخ أن الأصل أن لا تأتي جملة من مبتدأ وخبر حالا إلا مع الواو، أما الذي يأتي من ذلك فهو من تلك الأمور التي تخرج عن الأصل، فقال: «وأما الذي جاء من ذلك فسيبيله سبيل الشيء يخرج عن أصله وقياسه والظاهر فيه بضرب من التأويل ونوع من التشبيه فقولهم: «كلمته فوه إلى في» إنما حسن بغير واو، من أجل أن المعنى: «كلمته مشافها له»، وكذلك قولهم: «رجع عوده على بدئه» إنما جاء الرفع فيه والابتداء من غير واو لأن المعنى: رجع ذاهبا في طريقه الذي جاء فيه، وأما قوله: «وجدته حاضرا الجود والكرم» فلأن تقديم الخبر الذي هو «حاضرا» يجعله كأنه قال: «وجدته حاضرا عنده الجود والكرم»^(٢).

ثم علل هذا المسلك بالحمل على المعنى، فقال:

وليس الحمل على المعنى، وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزير في كلامهم، وقد قالوا: «زيد اضربه»، فأجازوا أن يكون مثال «الأمر»، في موضع «الخبر»، لأن المعنى على النصب نحو: «اضرب زيدا» ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] لأن الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى، نحو: «أدعوتهم أم صمتتم». ويدل على أن ليس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالا بغير الواو أصلا قلته، وأنه لا يجيء إلا في الشيء بعد الشيء. هذا ويجوز أن يكون ما جاء من ذلك إنما جاء على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد.^(٣)

(١) دلائل الإعجاز ص ٢١٨

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٨-٢١٩.

(٣) المصدر نفسه ص ٢١٩.

٣ - الغرض من الاستطراد:

التوجيه النحوي لحالة الجملة الاسمية الواقعة حالا بدون واو.

obeyikandi.com